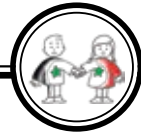


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

النافذة الواحدة.. النموذج السوري



الافتتاحية

الفقر والبطالة.. وأنصاف الحقائق!

اعترفت الحكومة مؤخراً بعدم انخفاض معدلات الفقر والبطالة خلال الخطة الخمسية العاشرة كما كان مرجواً، والأدق أن يقال إنه جرى ارتفاع في أرقام الفقر والبطالة.. وكنا نرجو الإفراج عن الدراسات الرسمية التي تؤكد ذلك، وليس في ذلك أي خطر على البلد أو إهانة لأحد.. لأن الاعتراف بالحقيقة هو نصف الطريق لتجاوز الإشكالات الموجودة.. أما المكابرة وعدم الاعتراف بالحقيقة كاملة فهو أقصر طريق لاستمرار المشكلة نفسها..

بعد صمت طويل، تخللته تأكيدات أحياناً أن مستوى معيشة المواطن السوري قد تحسن، تم الاعتراف بنصف الحقيقة.. وهذا بحد ذاته خطوة نحو الأمام، ولكنه غير كاف بكل تأكيد، ولن تنفع هنا القنابل الدخانية حول ارتفاع حصة الفرد من الدخل الوطني الذي إن كان حقيقة، وهو يمكن أن يكون كذلك، فإنما يؤكد على شيء واحد فقط لا غير، ألا وهو أن عدم العدالة في التوزيع قد تعمق وازداد اتساعاً، فارتفع وسطي حصة الفرد مع ازدياد معدلات الفقر إنما يعني شيئاً واحداً، وهو أن الأغنياء قد ازدادوا غنى..

السؤال الكبير الآن، هو من المسؤول عن ذلك؟ والإجابة عن هذا السؤال ترتدي أهمية كبيرة ليس من زاوية تحميل مسؤوليات شخصية لأحد بقدر فهم الخلل والخطأ في السياسات التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

ولفهم جوهر المشكلة لابد من الذهاب بالتحليل خطوة أبعد إلى الأمام..

إن نظرة سريعة على الأرقام المعلنة حول بنية النمو بين القطاعات المختلفة في الأعوام الماضية، تؤكد أن هنالك خللاً عضوياً يؤثر على كل عملية إعادة الإنتاج بمراحلها المختلفة من إنتاج- تبادل- توزيع- استهلاك..

فوتيرة النمو المعلنة، إذا أخذنا بها على حالها سواء بالأرقام الجارية أو الثابتة، تؤكد أن وتيرة نمو القطاعات غير الإنتاجية هي أعلى من وتيرة القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، بل أن حصتها عالية من الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المشتغلين بالقطاعات غير الإنتاجية هم أقل بكثير من المشتغلين في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، لتبين لنا بحساب بسيط أن «كمكة» النمو المفترض تبدأ بالتوزع بشكل مشوه من هذه النقطة.. وإذا أخذنا بعين الاعتبار إضافة إلى ذلك، أن نسب التضخم الفعلية هي أعلى من الرسمية المعلنة بمقدار الضعف، لتبين لنا أن المشكلة أكبر، فهذا يعني:

١ - أن نسب النمو بالأرقام الثابتة هي أقل من المعلن بمقدار النصف.
٢ - وأن انعكاس ارتفاع الأسعار الذي ينعكس في الأرقام الجارية، يتجلى في نهاية المطاف في ظل ثبات الأجور النسبي بازدياد تمركز الثروة المستفيد رقم واحد من ارتفاع الأسعار، وبانخفاض القدرة الشرائية للأجر الاسمي، ما يعني في نهاية المطاف زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

أي بكلام آخر، إن من ينتج في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (عام- خاص) يحصل في نهاية المطاف على حصة أقل، إن كان مالكا أو عاملاً، على حساب القطاعات غير الإنتاجية التي تتراكم فيها الثروة أكثر فأكثر عبر آليات معقدة.. ومن جهة أخرى، فإن من يعمل على كل الجبهات، وليس لديه غير دخله المحدود، يحصل على حصة أقل فأقل من أصحاب الأرباح الذين تتراكم وتزيد ثرواتهم بسبب آليات التضخم المستمر الذي تحول بحق إلى ضريبة يدفعها الفقراء للأغنياء..

وطبيعي أن يضغط هذا الوضع على فرص العمل ويضيّق مساحتها، وإذا كانت الأرقام تتحدث عن ثبات نسب البطالة في ظل انخفاض فرص العمل المتوفرة من عام لعام، فإن هذا يعني أمراً واحداً فقط لا غير، هو ازدياد الهجرة إلى الخارج، ما يضعف الضغط على سوق العمل الضيقة التي بضيقها قذفت بعشرات الألوف خارج البلاد بحثاً عن الرزق..

إن مشكلتي الفقر والبطالة مرتبطتان ببعضهما ببعض ولا يمكن فصلهما.. فتأمين نمو عال للقطاعات الإنتاجية، عدا عما يحققه من فرص عمل أعلى بكثير نسبياً من القطاعات الأخرى بتوظيفات أقل، فإنه يحقق ذلك النمو الحقيقي المرتبط بالإنتاج السلعي الذي يكبح جماح التضخم الذي يضرب بسوطة أصحاب الدخل المحدود بالدرجة الأولى.. وسيوفر على المدى القصير والمتوسط تلك الإمكانيات الضرورية لرفع مستوى المعيشة اللاحق عبر سياسة اجتماعية قوية لإعادة توزيع الدخل..

إن النظرة الكلية الشاملة لمشكلات الاقتصاد السوري وخاصة مشكلتي الفقر والبطالة، هي الضمانة للوصول إلى اقتصاد قوي ونمو عال وتوزيع دخل عادل، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

احتجاجات التقشف تصل رومانيا

تظاهرت حشود من الرومانيين الأربعاء في بوخارست احتجاجاً على تدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة الرومانية المنبثقة من يمين الوسط والتي تواجه مذكرة لحجب الثقة طرحتها المعارضة.

وذكرت معلومات صحافية أن المتظاهرين من أساتذة وممرضات وعناصر شرطة ومتقاعدين وعمالاً أتوا من جميع أنحاء البلاد إلى أمام مقر السلطة التنفيذية في وسط بوخارست، ورددوا «فلتسقط الحكومة». وذكرت كبرى الاتحادات النقابية في البلاد إن ٨٠ ألف شخص يشاركون في يوم التظاهر هذا الذي يتضمن مسيرة في شوارع بوخارست ثم تجمعاً أمام البرلمان.

ويحتج المتظاهرون على خطة تقشف قاسية تطبقها الحكومة منذ تموز وتقضي باقتطاع ٢٥٪ من رواتب موظفي القطاع العام.

يحدث في كراج السومرية

يضم كراج السومرية نحو (١٥٠٠) سرفيس، تتوزع على خطوط الزبداني، بلودان، قطننا، خان الشيخ، سمسع... إلخ، وعلى كل سائق في كل رحلة أن يدفع للجهة التنفيذية في الكراج مبلغاً قدره (٥) ل.س فقط لا غير، كنوع من الأتاوة.

السائقون يرون المبلغ المدفوع سخيفاً ولا يستحق الذكر، لذا يدفعونه برضى كامل، ذلك أن الدفع يعفي من (سين) و(جيم) حول أسماء الركاب ورخصة السوق وجاهزية المركبة، وما إلى ذلك من إرباكات قد تفتعل بغاية الابتزاز... لكن حسبة بسيطة للمبالغ المدفوعة ستجعل الأمر يبدو مخيفاً، فلو افترضنا أن كل ميكروباص يقوم بخمس رحلات (أو سفرات بلغة الشوفيرية)، فالمطلوب دفعه هو مبلغ (٢٥) ل.س في اليوم الواحد على الأقل، لكن بوجود ال(١٥٠٠) سيارة يصبح المبلغ الذي يتقاضاه فارضو الأتاوة هو (٣٧٥٠٠) ل.س في اليوم الواحد. وإذا ما ضربنا هذا الرقم ب(٣٠) لمعرفة المبلغ خلال شهر سيكون الناتج هو (١١٢٥٠٠٠) ل.س، وخلال سنة يصبح (١٣٥٠٠٠٠٠) ل.س، أي ثلاثة عشر مليوناً وخمسمائة ألف ليرة سورية!

أمام هذه الأرقام غير الصغيرة التي تتوزع على عناصر الجهة التنفيذية في الكراج تبدو الحالة الاستغلالية في أسوأ أشكالها وأكثرها بطشاً، كما لو أن رعاة الطرق والمرور هم أنفسهم قطاع طرق ومرور.

ولعل ربط المسألة بالحملة الحالية التي تقوم بها وزارة الداخلية ضد المخدرات وأصحاب السوابق والمطلوبين، يدعو إلى المطالبة بحد الحملة إلى هذا الكراج، وما يشبهه من مراكز قطع الطرق التي باتت منتشرة في طول البلاد وعرضها لمحاسبة المخالفين.

«واشنطن بوست»: إستراتيجية

واشنطن في أفغانستان فاشلة



نقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأربعاء عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن ما وصفوه «الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان ضد المسلحين» لا تتجح في القضاء على حركة طالبان ولا في ممارسة ضغوط على زعمائهم لوقف المعارك.

وقال مسؤولون في أجهزة الاستخبارات الاميركية والجيش طلبوا عدم كشف هوياتهم إن هذه الحملة المكثفة ألحقت بالمسلحين هزائم مؤقتة.

وبحسب المسؤولين في الاستخبارات. قالت الصحيفة إن زعماء طالبان الذين أسروا أو قتلوا من قبل القوات الأميركية غالباً ما يستبدلون في غضون أيام. وقال مسؤول في وزارة الحرب الأميركية «يبدو أن التمرد يقاوم».

ونقلت الصحيفة عن المسؤول قوله إن مقاتلي طالبان اظهروا مراراً أنهم قادرين على «النهوض» من هزيمة أحياناً بعد بضعة أيام فقط..!

وبحسب الصحيفة «فإن وكالات الاستخبارات الرئيسية التي تحلل نزاع أفغانستان، ومنها وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي ايه) ووكالة الاستخبارات العسكرية تشاطر هذا الرأي».

اتحاد العمال يضع الحكومة في قفص الاتهام..



الوارد أن نطالب مديراً ما مقيداً بقوانين وأنظمة بمنافسة القطاع الخاص أو المستورد .

ورأى السوطري بأن القطاع العام وصل اليوم إلى حالة يرثى لها، حيث زاد عدد الشركات المتوقفة بين ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ من أربع شركات إلى ١٧ شركة، مبيناً أن مفاصل الإنتاج لم تدرس بشكل جيد موضوع العمالة. وتساءل السوطري عن الرابط الذي يربط وزارة الصناعة بالقطاع الخاص غير إعطاء التراخيص، وبين أن مشكلة القطاع العام هي مشكلة تسويقية ولا تحل إلا بتوفير الحماية للمنتج الوطني. وتطرق إلى مشروع زجاج الفلوت وأسباب التأخر في إنجازه رغم المطالبة به منذ العام ١٩٩٠، مؤكداً أن هذا الخط الذي سيباشر الإنتاج في عام ٢٠١٢ إذا أنتج فإنه لن يلقي له سوقاً في الداخل لوجود عدد من معامل زجاج تصنع الموصافة نفسها وبطاقات هائلة، علماً أن السوق السورية لا تستوعب سوى ٢٥٪ منها وفقاً لإحصائيات.

عمال مؤسسة التبغ في مستنقع الفقر

إبراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الصناعات الغذائية والتبغ والسياحة عرض في مداخلته العديد من المطالب العمالية التي بقيت حتى اليوم حبيسة الوعود، مستشهداً بقضية عمال المؤسسة العامة للتبغ والبالغ عددهم ٢٥، والتي لم تحل حتى هذه اللحظة رغم أن خدمة بعضهم تتجاوز ١٥ سنة، والسبب عدم حصولهم على موافقات أمنية، متسائلاً: أليس من الأفضل أن نبحث عن أدائهم خلال سنين خدمتهم وعلى أساسها نبني قرار أفضل من تشييت عائلاتهم؟ مطالباً بتدخل سريع لحل مشكلة هؤلاء العمال.

وعرض عبيدو للفنن اللاحق بالعاملين في قطاع المخابز من خلال عدم إعطائهم حقوقهم بدلاً عن أعمال يقومون بها أيام العطل الرسمية والأعياد، حيث أن هؤلاء العمال يعملون دون أي مقابل، داعياً إلى إيجاد تشريع يعتبر العمل الإضافي في هذه القطاعات من الأعمال التحضيرية والتكميلية دون ربط سقف العمل الإضافي بـ٥٪ من الراتب، ناهيك عن ساعات الدوام الطويلة حيث تصل في بعض الأحيان إلى ١٢ ساعة عمل يومياً .

ولفت عبيدو إلى أن عدد خريجي المعاهد البيطرية والزراعية تجاوز ٩٠ ألف خريج، ومنذ أن حلت وزارة الزراعة التزامها بتعيين هؤلاء الخريجين في عام ٢٠٠٢ بدأت أعدادهم تتراكم، مبيناً الحاجة الماسة لجهودهم ومعلوماتهم في الزراعة وتربية الثروة الحيوانية، في سبيل زيادة الإنتاج الذي يتراجع يوماً بعد يوم، مشيراً بهذا الخصوص إلى أن الكثير منهم قبل في دراسة هذا الاختصاص بسبب وجود فرصة عمل، ولكنهم فوجئوا بقرار ورد وزارة الزراعة، فأصبحوا خارج الخدمة جميعاً، إذ لا مجال لهم للعمل إلا ضمن وزارة الزراعة .

عطلة يوم السبت للجميع.. أو دفع بدل عنها

خالد الخضر رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب، أكد أن الشركات الإنشائية لاتزال تعاني من تاخر صرف قيمة الكشف المستحقة الدفع في وقتها، لذلك فلابد من ضرورة الإسراع في إصدار الأنظمة الداخلية للشركات الإنشائية التي نص عليها المرسوم التشريعي ٨٤ لعام ٢٠٠٥ .

وطالب الخضر بمنح عطلة يوم السبت أو دفع بدل عنها أسوة بالشركات السورية للشبكات – الدراسات والاستشارات الفنية- الدراسات المائية، ودعم الصناديق التعاونية أو التكافلية العائدة لبعض الشركات الإنشائية.
نظام موحد للحوافر يحقق العدالة في التوزيع
نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني للخدمات العامة أكد على ضرورة إعادة النظر في هيكله وملاكات الإدارات بما يكفل تشييت العمال المؤقتين استناداً إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء، وإعادة النظر في قرار رئاسة مجلس الوزراء القاضي بمنح ٢٥٪ من عدد العاملين في كل وزارة، وتعويض العمل الإضافي، والتكليف وفق الحاجة، وضرورة تخفيض قيمة أجور المخططات الهندسية لرخص البناء كونها مجحفة بحق المواطنين.

إبقاء القطاع العام على ما هو عليه أخطر من الخصخصة

تطرق جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق في مداخلته إلى موضوع الرواتب والأجور ومستوى المعيشة والأسعار التي انفلتت من عقالها، وخصوصاً ما يتعلق بأسعار السلة

التحول نحو اقتصاد السوق اعتمد سياسة حرق المراحل

عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام، قدم مداخلة بين فيها أن الخطة الخمسية العاشرة في بدايتها لم يكن فيها حديث عن الخصخصة، إلا أن ما تم مشاهدته بعد أن وصلت الخطة إلى نهايتها، أن هناك تحولاً في الاقتصاد السوري لم يكن في صالح الاقتصاد الحقيقي في القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة، ولم يكن في مصلحة الفقراء .

وذكر الكنج في حديثه عن التحول الذي تم إقراره في المؤتمر القطري العاشر للحزب نحو الاقتصاد الاجتماعي، النائب الاقتصادي باستقدمه خبيراً ألمانياً سماه آنذاك «أبو اقتصاد السوق الاجتماعي»، وكانت وصيته لأصحاب القرار الاقتصادي في سورية بعدم السرعة في عملية التحول، وذكر بالحرف أنه في ألمانيا استغرقت عملية التحول عشرين عاماً، أي أربع خطط خمسية، بينما نحن في سورية نعتمد سياسة حرق المراحل بحيث أننا انتقلنا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بسرعة، مؤكداً أن من دفع فاتورة هذا التحول هم الفقراء عبر بوابات ثلاث، أولها عدم عدالة توزيع الدخل، وثانيها التضخم القائم، وثالثها رفع الدعم... لافتاً إلى عدم وجود صورة ثابتة إلى الآن لتوزيع الدعم.

وطالب الكنج باسم فقراء سورية الحكومة بإقامة شبكات حماية اجتماعية، كما هو حاصل في كل الأنظمة الرأسمالية في العالم، لأن هذه الشبكات كانت مغيبة خلال الخطة الخمسية العاشرة، ولم يتم إلصاق البعد الاجتماعي باقتصاد السوق ترضية لأحد على الإطلاق، علماً أن بعض الاقتصاديين أصحاب القرار يقولون: لا يوجد في علم الاقتصاد اقتصاد سوق اجتماعي، مشدداً على ضرورة أن تلحظ الخطة الخمسية القادمة شبكات حماية اجتماعية، وآلا يتم تسianها كما نسيتها الخطة الخمسية العاشرة.

وتطرق الكنج إلى قانون العمل ١٧ مطالباً الحكومة بتمكين الوزارة المعنية بامتلاك الآليات اللازمة لتنفيذ هذا القانون، نظراً لحاجتها الماسة إلى المفتشين لعدم امتلاكها لهم، متسائلاً عن كيفية تطبيق القانون في واقع نجد فيه رب العمل يتهرب من كل التزاماته تجاه العمال.

يجب إصلاح السلوك في التعامل مع قانون التأمين الصحي

حسين الأحمد أمين الشؤون الصحية في الاتحاد العام توجه في حديثه لأعضاء مجلس الاتحاد العام، فأشار إلى توجه قانون التأمين الصحي وما رافقه من جدال واسع بين الاتحاد العام لنقابات العمال والجهات المعنية، مؤكداً أن الاتحاد العام عندما وافق على قانون التأمين الصحي، انطلق من مبدأ أساسي وهام وهو تشغيل القطاع غير الخاضع للمظلة التأمينية والصحية.

ولفت الأحمد إلى أهمية الطروحات المقدمة حول القانون، إلا أن ذلك لا يبرر نصف المشروع بكامله، مؤكداً أن هذا أكبر خطأ يتم ارتكابه، مبيناً حجم التكلفة الصحية الهائل والأعباء الملقاة على مؤسسة التأمين.
وأكد الأحمد أن الشركات الإدارية التي تقود العملية تتقاضى ١٠٪ على التكلفة الإجمالية للتأمين الصحي بناء على الاتفاق الموقع بينها وبين المؤسسة السورية للتأمين، لافتاً إلى أن الأمراض التي حدثت من العقد فإن الدولة تقدم أدويتها مجاناً كأمراض السرطان، وما تتكبده الدولة من مبالغ طائلة في مشفى البيروني لمعالجة المواطنين من هذا المرض، مبيناً أن دخول السرطان ضمن التأمين سيؤدي إلى استنزاف كل أموال التأمين وسوف يخفض من المزايا التي تم تعويضها .
وحول إشراك العاملين بالقطاع الصحي بعقد التأمين الصحي، أكد الأحمد أن وزير الصحة رفض التوقيع على العقد محاولة منه لتحسين شروط التفاوض.

المشكلة بالقوانين الناظمة لعمل القطاع العام

غسان السوطري رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال النفط قدم مداخلة أكد فيها أن علو الصوت يعتمد على عاملين اثنين، الألم والخوف، وأن ألمه هذا لما وصل إليه القطاع العام وخوفه مما هو قادم، وخاصة الشركات التي توقفت منذ عشر سنوات، والخوف على شركات في طريقها إلى التوقف أو الانتقال من الريح إلى الخسارة.

واستعرض السوطري واقع القطاع العام متسائلاً عن القطاع العام الذي نريده، مطالباً بضرورة إصلاحه بعقلية إدارة القطاع العام لأن المشكلة ليست بالمدير ولا في خط الإنتاج، وإنما بالقوانين الناظمة لعمل القطاع، مشدداً على ضرورة تطويرها ومحاسبة الإدارة على هذه القوانين، لأنه من غير

حوارات يمكن وصفها بأكثر من ساخنة، وصلت إلى حدود الملاسنات الكلامية، تلك التي سادت أجواء الدورة الثامنة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، التي عقدت ما بين ٢٤ – ٢٥ الشهر الجاري،حيث لخصت مداخلات أعضاء المجلس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي الموجود بلغة رقمية مدعمة بالحقائق الدامغة، وضعت الإجراءات الحكومية المتبعة في قفص الاتهام، وتحت ضربات الموضع النقابي الذي كشف عن أوجه التقصير في تنفيذ ما خططت له الخطة الخمسية العاشرة التي شارفت على الانتهاء دون تحقيق نتائج ملموسة لمصلحة الطبقة العاملة وفقراء هذا الوطن.

ولم يتردد أعضاء المجلس في الطرح بكل جرأة، معيقات التنمية، كما أثارت المداخلات العديد من القضايا العمالية الهامة المتعلقة بحياة العمال وحقوقهم، وقدمت تصوراً عن مستقبل الصناعة الوطنية ضمن الظروف الحالية، وخاصة ما يتعلق منها بمستقبل القطاع العام الصناعي، حيث تؤكد جميع المعطيات المستمدة من واقع الشركات العامة على أن القطاع العام الصناعي يتعرض للتهميش والاستبعاد القسري المنهج شيئاً فشيئاً من الحياة الاقتصادية، وإن كان هناك من إصلاحات فلم تتعدّ إصلاحات ترقيعية لم تسهم في تخليص هذا القطاع من عثراته.

وكان هناك العديد من الانتقادات لآلية عمل الحكومة وفريقها الاقتصادي، وتوجهاتها المتعلقة بمستقبل القطاع العام الصناعي، والوضع المعاشي للمواطن، وعدم كفاية الرواتب والأجور في ظل ما تشهده الأسواق من فلتان للأسعار، كما اتسمت بعض المداخلات بالموضوعية والجرأة في مواجهة السياسات الحكومية وتهجها الاقتصادي.
ويمكننا القول إن هذا الصراع الذي لم يعد مستتراً بين النقابات والحكومة قد بدا واضحاً في المداخلات التي طرحت، وردود الحكومة عليها، حيث انتهى الاجتماع كما بدأ، بالترحيب والتهيل دون اتخاذ قرارات تؤدي إلى تجاوز ما هو قائم، بل جرى التأكيد على علاقة الشراكة والتفاهم.

فلاشات

- مشادة كلامية على درجة عالية من التوتّر** كادت أن تنسفَ الاجتماعَ منذ بدايته بين جمال قادري رئيس اتحاد عمال دمشق ووزيرة العمل إثر عدم اكتراث الوزيرة بمداخلة القادري الذي وبّخها طالباً منها السكوت والاستماع والتوقف عن التّهمك.
- الوزيرة تطالبُ بالانسحاب من القاعة.. وعزوز لا يمانع، ولكن النائب الاقتصادي يرفض ذلك** ويطلب منها إكمال الجلسة.
- رئيس الاتحاد العام موجهاً كلامه لوزير الصناعة: «أطلب منك ومن باقي الوزراء الاستماع إلى النهاية ومن ثم الردّ وعدم اتهام العمال بالالاصدية في أحاديثهم».**

بهراتة

الحكومة تعد.. والنقابات لا تصدق!!

◀ **عادل ياسين**
كما هي العادة في كل اجتماع مجلس للاتحاد العام، يطرح أعضاء المجلس ما في جعبتهم من قضايا تعكس الهم الوطني العام سياسياً واقتصادياً، وحقوق العمال ومكتسباتهم وما يصيب هذه الحقوق والمكتسبات من انتقاصات واضحة وصريحة من خلال ما يصدر عن الحكومة من قرارات ومراسيم، تكون محصلتها المزيد من الإفقار للطبقة العاملة. وعندما يطرح أعضاء المجلس تخوفاتهم مما يجري، وما يعمل به على الصعيد الاقتصادي، فهم محقون بهذا الطرح لأن ما يجري الآن وبالرغم من كل ما قاله الوزراء، وعلى رأسهم النائب الاقتصادي، وبالرغم من كل الصور الوردية التي أنحفت بها الحكومة أعضاء المجلس بخصوص الاستثمارات، هو غاية في الرداءة، من نسب التضخم المتدنية، والمحافظة على نسب البطالة والفقر المرتفعة، وعدم تطوير القطاع العام بشقيه الصناعي والزراعي، والاستمرار بتقديم الأرقام التي تدلل زيفاً على صحة طرح الحكومة في تقديمها لواقع الاقتصاد السوري، كل هذا يجعل بعض المتلقين يصلون إلى استنتاج مفاده أن الحركة النقابية وكوادرها لم تكن محقة بانتقاداتها للحكومة، وما عليها إلا التراجع والوقوف باحترام للسادة الوزراء على جهودهم التي بذلوها في مواصلتهم العمل ليل نهار، من أجل أن يقودوا الاقتصاد الوطني إلى بر الأمن والاطمئنان، ولكي ينعم المواطن وتتعم معه الطبقة العاملة بمستوى معيشي ورفاهية لا مثيل لها..

فوزير الصناعة بشرنا باستثمارات ضخمة في القطاع العام الصناعي، والنائب الاقتصادي وهو (عامل) ومن ذوي الدخل المحدود كما قال عن نفسه، بشرنا بأن الخطة الخمسية الحادية عشرة «ستخرج الزير من البير»، وستقل سورية إلى مصاف الدول المتقدمة، وسينعم المواطن والعامل بنسبة أجور عالية تحسن وضعه المعيشي وتجعله في بحبوحة وأمان واطمئنان «كمثيله في الدول المجاورة»، وأن ما أنجزته الخطة الخمسية العاشرة كان كبيراً، ولولا تلك الإنجازات بالأرقام لما أمكنه تقديم الوعود التي ستخفض نسب البطالة والفقر التي سيقطعها من نسب الأرباح لمصلحة أجور العمال كما أكد، كذلك لم ينس النائب الاقتصادي في حديثه الموجه إلى أعضاء مجلس الاتحاد العام أن يقول بأن الحكومة ستسير بالقطاع العام وفق عقلية القطاع الخاص، وستخلص الحكومة هذا القطاع من كل «الموبقات» التي علقت بهذا القطاع خلال العقود السابقة، وهذا ما سيملكه من المساهمة بنسب أكبر في الناتج المحلي على خلاف ما هو عليه الآن.

وزير الإسكان أدلى بدلوه وبشرنا بحل أزمة السكن وانخفاض أسعار العقارات في الخطة الخمسية القادمة من خلال مساهمة أكبر للحكومة في القطاع العقاري.

أما وزيرة العمل فكان لحديثها نكهة خاصة، حيث عرّفت المجلس بأخلافاها الحميدة وتربيتها التي لا تسمح لها أن تهزأ ممن يتحدث من أعضاء المجلس، فهي «تحتترم» كل ما يطرحه العمال وتستفيد منه في حواراتها وعملها، لأنها هي (عاملة)، وأيضاً ذات دخل محدود، أي ليست بأدنى حالاً من النائب الاقتصادي، وما يعاينه العمال يعاينه كل الوزراء والمسؤولون الكبار من الجوع والفقر والعوز».

لقد بشرتنا الوزيرة كما بشرنا أقرانها الوزراء بحزمة كبيرة من شبكات الحماية، التي ستحفظ للعامل كرامته وحقوقه، وهذه الحزمة هي صناديق الأمان منها صناديق البطالة والإعانة والضمان الصحي، وهذا مرهون بخطة العمل في الخمسية القادمة، أما بالنسبة للعمال الذين سرحوا وقامت الدنيا ولم تقعد لأجلهم، فالوزيرة لم تسمع بقصتهم، ولو سمعت لاتخذت الإجراء اللازم لإعادتهم! ولاشك أن ما قالته الوزيرة بهذا الخصوص إن دل على شيء، فهو يدل على أنها لا تقرأ الصحف، ولا تتابع المراسلات التي يرسلها الاتحاد العام، وهاهي الآن قد علمت فما هي فاعلة بخصوص عودة العمال المسرحين ال/٨٠٠/٩٩

ما نود أن نقوله ونؤكد عليه أن الحركة النقابية وكوادرها ليست في موقع واحد مع الحكومة، بالرغم من كلمات الود والتأكيد على التشاركية معها التي أبدتها قيادة الاتحاد، فما جرى في اجتماع المجلس يؤكد ضرورة مواجهة السياسات الحكومية ونهجها الاقتصادي، انطلاقاً من الدور الوطني للحركة النقابية في الدفاع عن مصالح البلاد والعياد، وفي مقدمتها مصالح الطبقة العاملة، وأن ما تقدمه الحكومة من سياسات وحلول سيقود البلاد إلى مواقع لا تخدم صمودنا الوطني، وسيكون الندم عندها دون أي نفع، وستكون الخسارة مزدوجة للحركة النقابية وللوطن معاً.

الحكومة: «لا إصلاح للقطاع العام.. ولا زيادة في الأجور».. فماذا تبقى؟

فلاشات

- مصطفى الهزاع يطلب من الحكومة العودة عن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أثبت فشله في الخطة الخمسية العاشرة.**
- نزار العلي يطلب عدم دعوة رجال الأعمال أو بعض القيادات «الجهوية» العاملة في التجارة إلى حضور المؤتمرات والمنتديات لأن هؤلاء يصبحون بين ليلة وضحاها تجار مخدرات.**

- النائب الاقتصادي يعتبر نفسه من ذوي الدخل المحدود، ومع ذلك فإنه لا يبني سياساته على أساس الفردية والشخصنة.**

ما لا يطمئنتنا على مستقبل أولادنا، وخاصة مع المشاريع المنطلقة في خصخصة قطاع الكهرباء والماء والصرف الصحي والطرق والمطارات والموائى والخطوط الحديدية والهاتف والصحة والتعليم، وصولاً إلى رغيغ الخبز منذ أن تمت إشاعة وجود مرض سونة القمح.

إعطاء الحق للعمال بالإضراب المطلبي

رافع أبو سعد عضو مجلس الاتحاد العام أكد أن الجانب الاجتماعي غائب عن النهج الاقتصادي الذي سرنا فيه أشواطا متقدمة، بل وأحيانا متسعة، فيما يخص نهج السوق النيوليبرالي الذي يرى أن الشق الاجتماعي ألصق فيه لصقاً دون أي مبرر، مشيراً إلى أن غياب الشق الاجتماعي سيزيد من أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، ومن المشكلات الاجتماعية التي كان مجتمعا بعيدا عنها (الهجرة، تشتت الأسر، الجريمة بأنواعها ..).

ولفت أبو سعد إلى أن رفع الدعم من حوامل الطاقة وتحرير التجارة أدى إلى تضخم نسبة الفقراء، وعجز الشرائح الشعبية عن مواجهة تكاليف المعيشة، خاصة وأن الأجور لم تجار ارتفاع تكاليف المعيشة وقفزات الأسعار، مؤكداً أن الخطة الخمسية العاشرة لم تنفذ التزاماتها بإحداث ١٢٥٠٠٠٠ فرصة عمل. وحول قانون العمل الجديد أوضح أبو سعد أنه رغم مختلف التصريحات فإن العامل هو الأضعف في القانون الذي أطلق يد رب العمل في إنهاء عقد العمل، لذا لايد من تمكين العمال باستصدار تشريع يسمح لهم بحق الإضراب المطلبي دفاعاً عن حقوقهم القانونية.

إعادة النظر بموضوع دمج المؤسسات

شفيق طبرة عضو المجلس قدم مداخلة تطرق فيها إلى موضوع دمج المؤسسات الاستهلاكية وسندس والخضار والفواكه، مطالباً بضرورة إعادة النظر بموضوع الدمج وتشكيل لجنة لدراسة واقع هذا الدمج فيما إذا كان الدمج مجدياً من الناحية الاقتصادية أو سبباً في الخسائر، متسائلاً عن المصلحة في إعادة الدمج دون شروط موضوعية وعلمية.

وتطرق إلى منافذ البيع الموجودة في درعا الخالية من المال بسبب رفض مديرية العمل ترشيح عمال بحجة التعليمات الجديدة، مطالباً التقنين لأن المراكز لاتزال مغلقة.

العامل يأكل رغيغ خبز وحبة بندورة وقرن فليفلة!

محمد مضر طربيشي عضو مجلس الاتحاد العام أكد على ضرورة إعادة النظر بالقرارات السياسية المتعقلة باقتصاد السوق الاجتماعي، لأن بعضها أنهك العمال وذوي الدخل المحدود، والنظر في ارتفاع الأسعار الجنوني وخاصة السلع الضرورية ذات الاستهلاك اليومي، فكان العامل يأكل رغيغ خبز وحبة بندورة وقرن فليفلة، أما الآن فلم يعد بمقدوره فعل ذلك ليكون غذاؤه رغيغاً مع قرن فليفلة دون البندورة، وطالب الحكومة بالتدخل الفوري للسيطرة على وضع الأسواق الداخلية، والعمل على إيقاف التصدير حتى

نزار العلي عضو مجلس الاتحاد العام قال في مداخلته أريد أن أسجل بعض الملاحظات على الخطة الخمسية العاشرة التي أقرتها الحكومة بأنها لم تحقق أهدافها:

– لقد أكدت الخطة الخمسية العاشرة أن المستفيد الأول والأخير من نسب النمو التي طرحتها الحكومة هم رجال الأعمال والتجار، الذين عملوا بلا قيود في مفاصل الاقتصاد الوطني، أما باقي أفراد الشعب من الفقراء والكادحين وأصحاب الدخل المحدود فهم لم يستفيدوا من هذا التمويل، بل ازدادوا فقراً وعوزاً.

– أكدت الخطة الخمسية العاشرة أن إطلاق حرية العمل دون ضوابط في السوق تحت شعار أن آليات السوق تستطيع بعفوية أن تخصص الموارد وتحدد الأسعار بشكل عادل وتحقق النشاط الاقتصادي الذي يؤدي للازدهار، أكدت فشلها بدليل التدهور الحاصل في مستويات المعيشة، وعدم التوازن بالأسعار، ومثال ذلك حالياً مادة البندورة التي ارتفع سعرها من ١٠ ل.س إلى ٥٠ ل.س.

– لقد فشلت الخطة الخمسية العاشرة بربط الأجور بالأسعار، وتبيريها أن التراجع في ذلك يعود إلى الحركة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هو تبرير عار عن الصحة لأن معظم الدول النامية في حال تغير نظامها الاقتصادي تربط الأجور بالأسعار، وتتنظر إلى برامج اجتماعية تحقق التوازن الأهلي والاجتماعي، وهذا ما حصل في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية حيث أسست دولها رغم رأسماليتها، نظاماً اجتماعياً يقوى على تحقيق ما يسمى بالضمان الصحي والشيخوخة والبطالة، وهذه الصناديق هي مسؤولية الدولة، وأي تخفيض فيها يؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي.

وقد حققت سورية من خلال برامج الدعم المختلفة وسياسة التوظيف في القطاع العام، أفضل توازن اجتماعي، أما اليوم فهذا التوازن مهدد بسبب برامج إلغاء الدعم وانعدام التوسع في القطاع العام ليستوعب جيش العاطلين عن العمل، وظهور كتنونات اقتصادية ورأسمالية تمسك برقبة الشعب، فازدادت البطالة، وبتنا اليوم نحصد آثارها الاجتماعية، إذ انتشرت الرذيلة والفساد والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة، وهذا سببه السياسات الاقتصادية.

وأكد العلي أن التمديد بالوأسطة والمحسوبة لبعض العاملين الذين انتهت خدمتهم بالدولة لبلوغهم سن الستين و لا عمل لهم ويمكن للأخريين القيام بأعمالهم، يعتبر خرقاً للقانون، ويؤكد على المحسوبة والفساد. وطالب العلي الحكومة بتنفيذ وعودها بزيادة الرواتب والأجور، متسائلاً: لماذا تصرح الحكومة عن زيادات طالما لن تصدرها؟ فأَي تصريح يتم يرافقه مباشرة زيادة في الأسعار.

وأبدى العلي مخاوفه من خصخصة قطاع الكهرباء الاستراتيجي تحت مسميات الشراكة وغيرها .

هل ستفي الحكومة بوعودها بتحقيق الزيادة الموعودة؟

نزار ديب عضو مجلس الاتحاد العام، أشار إلى أنه في بداية الخطة الخمسية العاشرة انطلقت وعود الحكومة بمضاعفة الرواتب والأجور، وتم تنفيذ ٦٥٪ منها، ومازالت الحكومة تقول إنها ستفي بوعودها قبل ٢٠١٠، ولابد من الذكر أن آخر زيادة كانت ٢٥٪ عام ٢٠٠٨، وكان الهدف منها تحسين مستوى المعيشة بشكل عام، ولكن رفع الدعم عن المحروقات، وإطلاق يد التجار للتحكم بالسوق بحرية، قادهم الجشع والطمع لتحقيق أرباح فاحشة دون رادع بعد تخلي الدولة عن مراقبتها للأسعار.

ولفت ديب إلى أن عام ٢٠١٠ قارب على الانتهاء ومازال العمال يتساءلون هل ستفي الحكومة بوعودها، بتحقيق الزيادة الموعودة؟ وهل زيادة الرواتب ستغطي جنون الأسعار وفلتان السوق وغلاء مستوى المعيشة؟ وهل الزيادات بمجملها ستردم الهوة بين الأجور والحد الأدنى الضروري لمستوى حياة كريمة؟ متسائلاً عن كيفية حساب رئيس الحكومة للزيادة المرتقبة بـ١٧٪ بإضافة ترفيعتين دوريتين ٩٪+٩٪، متناسياً أن هذه الترفيعات حق طبيعي للعامل القائم على عمله؟ فماداً يكون نصيب العمال المتقاعدين وغيرهم؟.

واستطرد ديب قائلاً: هواجسنا كبيرة، وعندنا من القلق

والمنعة، متسائلاً أين القطاع العام الذي كنا نعتبره خطأً أحمر؟ وطالب بضرورة أن يخرج المجلس بقرارات ملزمة من شأنها السير قدماً بتحقيق نقلة نوعية تجاه إصلاح هذا القطاع العام.

وبخصوص شركة التوكيلات الملاحية لفت رئيس اتحاد عمال اللاذقية إلى أنه تم تحويلها إلى هيئة عامة، وهي ذريعة لإلغاء الشركة، لأن الوكالات الخاصة خالفت المرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٢ الذي سمح لها بالعمل إلى جانب التوكيلات الملاحية، مشيراً إلى أن إلغاء الشركة يمس بالأمن الوطني فالوكالات الخاصة قد تؤثر على جاهزية الدفاع وسرية العتاد وهذا بشهادة قيادة الجيش.

قانون التقاعد المبكر وانعكاساته السلبية على العمال

عمر حورية رئيس اتحاد عمال حمص أكد في مداخلته على العديد من النقاط الهامة، في مقدمتها: التخوف من قانون التقاعد المبكر وانعكاساته السلبية إذا تم صدوره وفق ما هو مطروح اليوم، وذلك على صناديق النقابات والاتحادات العمالية، وبالتالي إفلاس صندوق المؤسسة العامة للتأمينات نتيجة الأعداد الكبيرة التي سوف يشملها هذا القانون، وخاصة بعد الإعلان عن تقديم إغراءات راتب ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد الخمسين ومزايا أخرى تثبيت العمال المؤقتين الذي تجاوز عددهم ٦٣ ألف عامل وعاملة على مستوى القطر.

وأشار رئيس اتحاد عمال حمص إلى ضرورة إعادة منح تعويض الاختصاص لحملة المعاهد الفنية المتوسطة والثانويات الصناعية المعينين بعد عام ١٩٨٦ في الشركة العامة للأسمدة وبعض الشركات التابعة لوزارة الصناعة، والتي تم وقف منحها منذ عام ونصف بناء على كتاب من وزارة الصناعة المتضمن التريث.

سيف أرباب العمل ما زال مصلتاً على العمال

علي إسماعيل رئيس اتحاد عمال طرطوس عرض في مداخلته لواقع شركة التوكيلات الملاحية بطرطوس واللاذقية، فأشار إلى أن الفكرة المطروحة حالياً والنوايا الجديدة المتمثلة بإعادة هيكله شركة التوكيلات الملاحية المحدثة عام ١٩٦٩ وتحولها لهيئة نازمة لمنح تراخيص المهن البحرية، يهدف إلى إلغاء الدور المناط بهذه الشركة التي رفدت الخزينة بملايين الليرات السورية سابقاً، ويؤدي للتخلي عن ٩٠٪ من العمالة الموجودة حالياً وهي ٥٠٠ عامل، إضافة إلى الخطورة الأمنية بعد التخلي عن شركة التوكيلات لصالح الوكالات الخاصة حيث أشارت لذلك بوضوح هيئة الإمداد والتموين وكشف سرية البضائع الواردة إليها .
وإن إلغاء رسم الوكالة للشركة سيؤدي إلى توقفها، وخسارة للموازنة العامة حيث سددت شركة التوكيلات بعام ٢٠٠٩ لخزينة الدولة ١٢٤ مليون.

وعن قانون العمل الجديد أشار إسماعيل إلى أن بعض العاملين بالقطاع الخاص يقوم أرباب العمل بتسريحهم بدلاً من إنصافهم ومنحهم المزايا الواردة بالقانون الجديد، ويحرمونهم مصدر رزقهم لأن سيف أرباب العمل مازال مصلتاً عليهم، ويفصلهم وقت يشاء بطل القانون الجديد، مطالباً الجهات المختصة بالسعي لإلزام أرباب العمل بالتأمين عليهم بدلاً من تسريحهم.

وعود التشغيل ذهبت أدراج الرياح

فهيمى إيليو رئيس اتحاد عمال الحسكة أشار إلى أن الجفاف الذي تعرضت له البلاد وبالأخص محافظة الحسكة، تسبب بانعدام موسم القمح والقطن لهذا العام، الأمر الذي أدى إلى هجرة السكان، وسبب حالة من عدم الاستقرار، وبرغم الوعود بتشغيل كل فرد من العوائل المتضررة، إلا أن شرط الشاغر والأعمار يمنعان تحقيق ذلك.

ظهور كتنونات اقتصادية ورأسمالية تمسك برقبة الشعب

الغذائية، متسائلاً عن الإجراءات التي يمكن اتباعها في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي للحد من هذا الفلتان الجنوني للأسعار، ولحماية الطبقات الفقيرة في المجتمع وفي مقدمتها الطبقة العاملة.

ورأى القادري أن هناك تخطيطاً في بعض هذه الإجراءات، كقرارات فتح التصدير وإيقاف التصدير، مما يؤكد عدم وجود أجندة واضحة فيما يتعلق بالسلع المصدرة وأثرها على السوق المحلية، مطالباً بضرورة إيجاد آلية للتدخل الفوري، كأن تكون هناك خلية أزمة لمعالجة واقع الأسواق ولوضع آلية تدخلية لا تتعارض مع إقتصاد السوق الاجتماعي، خاصة أن الجميع عاش تحولاً سريعاً نحو اقتصاد السوق، لكن لم ير البعد الاجتماعي يتبلور في هذا الاقتصاد، مبيناً أن الإجراء الأساسي لمواجهة هذه المشكلة عدم تناسب الأجور والرواتب مع مستويات الأسعار هو زيادة سريعة في الرواتب والأجور، وهو حق مكتسب للعاملين في الدولة بعد أن أقرت الخطة الخمسية العاشرة زيادة نسبة ١٠٠٪، وتبقى في ذمة الحكومة ٣٥٪ وإن تضاربت التصريحات. وحول موضوع دعم المحروقات طالب القادري بالاكْتفاء من أبناء الطبقة العاملة ببيان راتب لمنح هذا الدعم.

أما بالنسبة لإصلاح القطاع العام، فقد أكد أن التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي لا يعني القضاء على القطاع العام الذي لم يحظ خلال سنوات الخطة بأي اهتمام لإصلاحه ومعالجة واقعه التسويقي والعُمالي، باستثناء بعض الإجراءات الترفيعية، محذراً من أن الإبقاء على القطاع العام على ما هو عليه أخطر وأكبر خسارة من الخصخصة، مطالباً بضرورة إصلاح الشركات وإعادة ألقها من خلال تخصيص مبلغ من الموازنة الاستثمارية بمقدار ٥٠ أو ٣٠ ملياراً، أو ما تجده الحكومة مناسباً للبدء بإصلاح القطاع العام.

دفن مئة طن من النفايات النووية على طول الجولان وعرضه

أحمد سعدية رئيس اتحاد عمال القنيطرة أكد أن إسرائيل تمارس أشنع الممارسات بحق تربة الجولان من تجريف ودفن نفايات وحرق واقتطاع غابات واقتلاع آلاف من أشجار التفاح، الأمر الذي تسبب بتدهور خطير لتربة الجولان وموارده الطبيعية، فضلاً عن التلوث الناتج عن نفايات المستوطنات والكيماويات، ومياه الصرف الصحي الناتجة عن المعامل والمصانع وتجمعات قوات الاحتلال، والمشكلات البيئية الناتجة عن الأسمدة والمخصبات الزراعية والإسراف باستخدامها، والتدريبات والمناورات العسكرية الدورية لقوات الاحتلال، ودليل ذلك ارتفاع عدد الإصابات بأمراض السرطانات المتعددة والإصابات الجلدية التي ارتفعت نسبها خلال الأعوام القليلة الماضية.

العودة عن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

مصطفى هزاع اتحاد عمال دير الزور، طالب بالعودة عن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمد في المؤتمر العاشر، والذي بدأت نتائج السلبية بالانعكاس على الاقتصاد السوري من فلتان للسوق، وإفقار للشعب، وموجة غلاء باتت تهدد حياة آلاف الأسر السورية محدودة الدخل. وحول مشكلة نقابة النقل والحجز على أموال المتهمين وعوائلهم والمبالغ التي وضعتها اللجنة المنبثقة من الاتحاد العام، وعدم قبول اللجنة المشكلة من اتحاد عمال المحافظة لتقدير المبالغ المختلسة، تساءل هزاع: إلى متى يبقى هذا الوضع على ما هو عليه دون إيجاد حلول للمشكلة؟ وأضاف أن خطة الدولة في الخطة الخمسية العاشرة كانت تقضي بتوظيف أكثر من ٣٠٠ ألف عامل وهي تدّعي تحقيق نسبة ٧٠٪ من عمليات التوظيف، فأين تمت هذه العمليات، مع العلم أنه في السنوات الأخيرة لم تصل نسبة التوظيف في محافظتنا لأكثر من ٢٠ عاملاً؟.

إلغاء شركة التوكيلات الملاحية يمس بالأمن الوطني

علي داوود رئيس اتحاد عمال اللاذقية أكد أن القطاع العام قضية وطنية وتطويره مصدر أساسي من مصادر القوة



برسم محافظ حمص:

أبنية «مخالفة»..

ومرخصة في وادي النضارة!!

بدأت أيدي بعض تجار البناء تخرب منطقة وادي النضارة الجميلة والخلابة بطبيعتها من جبال وأودية وأحراج وهواء عليل وماء عذب يتدفق من بين الصخور البلورية، وهان عليهم الاستهتار بأرواح الناس نتيجة جشعهم وطمعهم بأرباح فاحشة، ودون رقيب أو حسيب، وخاصة عندما كثرت الأبنية ذات الارتفاع الطابقي، متجاهلين قانون ضابطة البناء والعلوم الهندسية المعتمدة من نقابة المهندسين، متعاونين مع ضعاف النفوس في بعض البلديات، حيث لايزال المعنيون في معظم البلديات يساهمون بشكل أو بآخر بزيادة نسبة المخالفات تحت مسميات مختلفة، فالمنهج المتبع لدى الكثير من البلديات هو تمرير المخالفة من أجل تحقيق الأرباح غير المشروعة على حساب أرواح الناس، والجميع يعرف أن تلك المنطقة معرضة للزلازل أكثر من كل المناطق في سورية.

وفي خطوة تدل على الاستهتار بأمن المواطنين وسلامتهم يتم منح رخص البناء في محافظة حمص لتجار العقارات بإشادة أبنية متعددة الطوابق تزيد عن خمسة، دون التقيد بالشروط الفنية والسلامة العامة وضرورة الالتزام بالمعايير التي ينص عليها الكود السوري لعام ٢٠٠٤ وملحقاته، من ناحية دراسة الأبنية لمقاومة الزلازل.
أليس من واجب المكاتب الفنية في البلديات ومجالس المدن وضابطة البناء والشؤون الفنية في المحافظة ونقابة المهندسين أن تسأل وتحاسب كل من أخل بشروط التنفيذ لمخططات إشادة الأبنية؟
أليس من واجب الجهات المعنية والمسؤولة بإيقاف التراخيص الممنوحة لتجار الأبنية في حالة عدم التقيد بالشروط الفنية والسلامة العامة؟
أليس من حق الجهات المسؤولة والمعنية فرض عقوبات وغرامات على كل من خالف الشروط الفنية للمخططات الموضوعة أو إزالة البناء إذا كان يهدد السلامة العامة؟
وكيف يحق لتاجر البناء الحاصل على ترخيص من البلديات، والمخالف لهذا الترخيص، الحصول على تعويض مالي إذا تم توقيفه بعدم متابعة عمله، ويقرر من مجلس المحافظة؟
أي أنه في حال كان التاجر هو من خالف شروط التنفيذ، أي إذا كان ترخيصه سبعة طوابق، وأنجز منها أربعة، ثم ثبتت عليه مخالفة بالإنشاء وعدم التقيد بالسلامة العامة لمقاومة الزلازل، فكيف يتم تعويضه عن باقي رسوم الرخصة بإكمال التعداد لطابقي؟

أسئلة هامة وجدية تستوجب الاهتمام من الجهات المعنية، لأننا سمعنا الكثيرين من تجار البناء في منطقة وادي النضارة يطالبون البلديات بالتعويض عن قرار توقيف رخصهم، علماً أنهم كانوا مخالفين في تنفيذها لعدم وجود جدران القص الاستنادية المقاومة للزلازل، مع أنه يتم إشادة أبنية بارترفع ١٥ متراً فوق مستوى الطريق، وأكثر من هذا الارتفاع تحت مستوى الطريق على السفوح الجبلية، وكل هذه الكتل الإسمنتية على حساب أمن صحة وسلامة المواطنين، وعلى حساب البيئة والطبيعة الخضراء التي تتعرض للتدمير عن قصد بهدف الربح الفاحش.

ما يجب العمل لأجله هو أن نفكر جدياً بتأهيل الأبنية لمواجهة الهزات الأرضية والوقاية من أضرارها، ويلاحظ الآن في سورية اهتمام كبير بهذا الموضوع الذي يفرض ضرورة الالتزام بالمعايير التي ينص عليها الكود السوري لعام ٢٠٠٤ وملحقاته بهذا الصدد، للعمل على درء أخطار الزلازل بإحدى الطرق المعتمدة عالمياً، وهذا يلزم نقابة المهندسين والوحدات الهندسية في الجامعات السورية والجهات المعنية جميعاً بضرورة إجراء الدراسات الحقيقية لإشادة الأبنية، وبشكل خاص تدقيق هذه الدراسات، ومقارنتها مع ما ينفذ على أرض الواقع، وإرفاقها بالمدكرات الحسابية اللازمة.

نرجو من الجهات المعنية في محافظة حمص الاهتمام بهذه الشكوى والكشف السريع على الأبنية الحديثة التي هي قيد الإنشاء والتحقيق بما ورد في نص المقال!
وكيف تتم الموافقة على إعطاء تراخيص لتجار البناء بإنشاء سبعة طوابق في تلك المنطقة علماً أن ضابطة البناء لم تسمح سوى بثلاثة طوابق ورابع قرميدي؟
تجار البناء قالوا نفذنا حسب المخططات والتراخيص، ولا يوجد دراسة للأبنية لمقاومة الزلازل!
يجب الاهتمام والتحقيق مع جميع الأطراف في هذه القضية لأن السلامة العامة مسؤولية الجميع.

■ **حمص- تيسير مخول**

مشتى الحلو أمام كارثة بيئية خطيرة



وسوف تزعجهم أرتال الجراررات المحملة بالقمامة، والتي تجوب المنطقة بأركانها الأربعة، ناثرة القمامة على قارعة الطريق.
إن أهالي المنطقة بشييبهم وشبابهم ونسائهم وأطفالهم يناشدون المسؤولين على كافة المستويات، وكل من يعرف المنطقة عن كثب ويحبها كما نحب، أن يضعوا حداً لهذه الكارثة قبل وقوعها وأن يقفوا حائلاً دون تنفيذ هذه القرارات العشوائية، التي لا ترى إلا من زاوية واحدة، ضاربة عرض الحائط مصالح المنطقة ومستقبل الوطن.

من هنا نسأل بكل جدية وصراحة: أهكذا نغزز اللحمة الوطنية؟ أم أن هذا يدمر الكثير من البنى التحتية التي عليها اعتماد الوطن؟! فلنجابه معاً كل من يريد شرراً بهذا الوطن الصامد والمقاوم، ونصرخ بأعلى أصواتنا: عودوا يا أصحاب القرار إلى رشدكم، واحتكموا إلى ضمائركم، وتراجعوا عن التخریب قبل فوات الأوان، لأن العود أحمد، والرجوع عن الخطأ فضيلة.
إننا نضع هذه القضية الحساسة والخطيرة برسم السيد محافظ طرطوس والجهات المعنية، ونحن على ثقة كبيرة بأنهم سيعملون جادين لتصحيح الخطأ وحماية هذه المنطقة المميزة.
حفاظاً على استقرارها ومستقبلها الواعد.

إلياس قطيرة
عضو مجلس محافظة طرطوس سابقاً

جديد، فخيم الحزن والأسى واللوعة والحسرة على أهالي المنطقة، والخوف يتملكهم بأن يتحول الأمل الواعد إلى كابوس رهيب، والحل الجميل إلى هم يقض مضاجع الجميع، مقيمين ووافدين، لأنه تقرر إقامة المجمع في بوابة المنطقة الغربية، وفي غابة اصطناعية غاية في الجمال والروعة، لتجميع القمامة لعشرات القرى والبلدات، وعلى بعد عشرات الأمتار يقع فرن مشتى الحلو الآلي الذي يؤمن الخبز لأكثر من مئة قرية وبلدة، ويقع المكب في مسيل مائي تفيض مياهه شتاءً وتصب في نهر الأبرش الذي تسعى الجهات المعنية لمنع تلوثه للاستفادة منه لأغراض تأمين مياه الشرب للمدن والقرى العطشى، فبدلاً من تحويل هذه الغابة الجميلة إلى منتجع شعبي ونؤمن لها المقاعد ونوفر أماكن الراحة والاستجمام ونسعى لتحويلها إلى حديقة غناء يقصدها الناس للتمتع بظلالها الورداقة ومناظرها الخلابة، نحولها ويكل أسف إلى مكب للقمامة وفي منطقة حساسة للغاية حيث عبّرَها تهب نسيمات الصباح المنعشة، وبدل عقب الصنوبر وشذى أزهار الزيزفون والعوسج، سوف تهب النسيمات محملة بالروائح النتنة والغازات السامة، وبدل زقزقة العصافير وتغريد البلابل والشحارير سوف يستيقظ الناس على طنين أسراب الذباب والبعوض والحشرات الضارة والصراصير،

الحامل في المالكية، واللجنة الطبية في القامشلي!!

توجد في مدينة المالكية التي تبعد ١٠٠ كم عن مدينة القامشلي مدارس ابتدائية وثانوية، تضم عدداً من المعلمات يتجاوز المائة، ولا تضم سوى طبيب واحد للصحة المدرسية، بالإضافة لمجموعة ضخمة من الأطباء المتقاعدين مع المشفى الوطني بالمالكية.
إلا إن دائرة الصحة المدرسية بالحسكة أصدرت فرماناً بالآ تعطى المعلمة الحامل إجازة أمومة، إلا بعد أن تذهب إلى القامشلي لعرضها على طبيببة الصحة المدرسية للتأكد من وجود الحمل!.
والسؤال المثير الذي يطرح نفسه هو: هل يدرك من أصدر القرار تبعات سفر معلمة حامل في الشهر التاسع من مدينة المالكية أو اليعربية (المسافة ١٠٠ كم) إلى اللجنة الطبية في القامشلي؟
ألا يعني ذلك تعريضها للإجها ض أو النزف، وهو أمر تدركه حتى

(الدايات) فكيف بالطب الحديث؟.
ألا يمكن لمديرية التربية التأكد من وجود الحمل بطريقة أكثر تهيئاً؟
إن المطلوب أن تحصل المعلمة الحامل على إجازتها حيث موقع عملها، إما بأن يكلف طبيب من اللجنة المخولة بالدوام ليوم واحد في الأسبوع لكل مستوصف مدرسي بعيد عن مكان دوام اللجنة الطبية (المالكية، اليعربية، الجوادية...)، أو تحويل طبيب المستوصف المدرسي الذي تتبع له المعلمة بمنح هذه الإجازات، فالأمر لا يحتاج إلى كل هذا التعقيد لتحصل المعلمة على حق منصوص لها في القانون.
وإذا كان القصد ضبط التجاوزات فليس ذنب المعلمة أن مديرية التربية ودائرة الصحة المدرسية لاتتق بكادرها الطبي، ولابد من حل مناسب يراعي وضع المعلمات الصحي والاجتماعي.

البلرلة «جريمة» تقوض النسيج الاجتماعي كل يوم!

أسهم بزيادة ميل الشباب إلى الحلول الفردية غير المحببة اجتماعياً لتحصيل العيش، فباتت السرقة وتجارة الممنوعات حلهم الوحيد لتأمين قوت يومهم وأبنائهم، ما حول المجتمع الأليف إلى مجتمّع خائف يعيش تحت ضغط دائم وقلق مستمر على مستقبل أبنائه وقيمهم الإنسانية.

ومن المؤكد أن استمرار الحكومة بانتهاج هذه السياسات التي أفقرت العباد ستدفع بالكثيرين تبعاً إلى طريق السوء، وهو ما سيقضي على كل آمال المجتمعات الريفية الصغيرة بالنجاة من الآثار السلبية للفقر الذي وصلت معدلاته في معظم المناطق السورية لأرقام لم تعرفها قبل اليوم، ومن المعروف طبعاً أن رفع الدعم عن المازوت مثل الضربة الأولى للوضع الاقتصادي في معظم الأرياف أما بقية الضربات فلم تعد خافيةً على أحد كما أنها لم تعد قابلة للإحصاء لكثرتها.

إن النظر إلى حال النسيج الاجتماعي الذي أتلفه الوضع الاقتصادي اليوم ينذر بمزيد من الجرائم العشوائية أو المنظمة، وبالتالي فإن استمرار النهج المستهتر بالإنسان كفرد والمجتمّع ككيان سيؤدي إلى مزيد من التلف لا محالة، وسيجعل من حياة الناس أرخص فأرخص مقابل حفنة من الليرات يسد بها بعض المتضررين أفواه أبنائهم، ودائماً في ظل سياسات حكومية أقل ما يمكن وصفها بأنها قاصرة عن حل المشكلات إن صحّ وكانت تبحث أصلاً عن حلول لها.

مراسل قاسيون

وجهة نظر!

◀ **محمد عصام زغلول**

لم يكن مجلس الشعب الكريم مخطئاً فيما ذهب إليه من إقرار قانون الرسوم القضائية، والذي هاجمه المحامون والكتاب وغيرهم، بغير تعمق في الفهم، بل بعدم بعد النظر الذي ينعم به أعضاء المجلس الموقرون.

ولكن، للحقيقة والإنصاف، قد يكون المهاجمون لم يدركوا الغاية والفكرة التي تدور برأس الكبار، أصحاب الخبرة التشريعية، وأصحاب النظرة الثاقبة وعمق الفكر.

فالمعلوم للجميع أننا في سورية نتمتع بالاستقرار الذي يحلم به الكثيرون، فالموظف مستقر في كرسيه حتى حين، والمسؤول مستقر في مكتبه إلى ما شاء الله، وبالمثل: فالتشريعات مستقرة منذ الاستقلال، أي منذ ما يقارب الستين سنة أو يزيدون.

فحين عرض قانون الرسم والنفقات سالف الذكر على المجلس، لم يكن بهذه الأرقام الخيالية، والتي وصل في بعضها ـ كما نشرت قاسيون والعهدا على الكاتب ـ إلى ١٥٠٠٪/، وإنما كان بزيادة بسيطة، إلا أن المجلس طلب من الحكومة زيادة هذه النسبة إلى ما وصلت إليه..!

وحجتهم في ذلك ـ ولهم كل الحق ـ الاستقرار التشريعي، إضافة إلى راحة بالهم من «نق» الحكومة كل فترة مطالبة بزيادة الرسوم، لأنا إذا أخذنا بالحسبان، وبمعادلة بسيطة مقدار التضخم القادم، والأزمة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، وغلاء الذهب وإلى ما هنالك، فسنعج الحكومة مظلومة بالارتفاع المذكور، حيث إن هذا القانون قد يمتد إلى ستين سنة أخرى قائمة!! وبالتالي.. ورغم أن المواطن سيظلم بضع عشرات من السنين إلا أن أولاده سيعوضون خسارته!.

فهو سيسجل الدعوى اليوم، ويدفع الرسم الحالي، ما يقارب خمسة آلاف ليرة بعد أن كان يدفع خمساً وعشرين، وربما غبن قليلاً، إلا أن أولاده أو أحفاده! سيدفعون ذات الرسم ـ خمسة آلاف ليرة ـ في سنة ٢٠٧٠م، وكم يساوي عندها هذا الرسم البسيط؟..!

بل سيبتهل هؤلاء إلى الرحمن أن يحفظ المجلس الكريم الذي اقر بمنتهى الذكاء ذاك القانون ـ إن بقي من الأعضاء من ينتفع بالدعاء!.

فباسم أحفادي القادمين، أتوجه إلى أعضاء مجلسنا الكرام بخالص الشكر، والتمنيات بالصحة وطول العمر حتى يلقوهم سالمين، أو يلقو وجه ربهم الكريم.. وأقول لهم باسم الأجيال القادمة: أصبتم فإن لكم حقاً... وجهة نظر!!

essamaldean@yahoo.com

المناهج التعليمية الجديدة..

هل هي تطوير وتحديث فعلاً؟



هل يتم في سورية بناء الإنسان المواطن واستثمار قدراته بشكل يحقق الفائدة للمجتمع والوطن؟ وهل يتم استثمار ثروات الوطن الاقتصادية بما يحقق الفائدة للمواطن ويزيد منعة الوطن تجاه ما يمكن أن يتعرض له من تحديات داخلية وخارجية؟

إن العلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية علاقة جدلية تقوم على التأثير والتأثر المتبادلين، ولا يمكن الفصل بينهما . وإن محاولة تطوير المناهج التربوية والتعليمية في هذا العام تقع تحت هذا البند، ويمكن التأكيد على بعض الآراء الجيدة فيها، وذكر بعض الملاحظات السلبية:

- المناهج الجديدة متطورة عن السابقة في الشكل والمضمون وطريقة العرض. ففي الشكل نوعية الورق والطباعة والألوان والإخراج، وفي المضمون المعلومات الغنية والمتنوعة والجديدة الماكبة للتطور العلمي، وطريقة العرض التي تتيح تفعيل العقل وتنمية التفكير والإبداع والخروج من الأسلوب السابق الذي يعتمد على الذاكرة والتلقين.

- المناهج الجديدة أعادت الاعتبار لبعض المواد التي أهملت سابقاً وكادت أن تصبح نسياً منسياً، رغم أنها لا تقل أهمية في تنمية الإبداع كالرسم والموسيقى والخط.

أما الملاحظات التي نود التأكيد عليها هي أن هذه المناهج مستوردة ومستسخة وجرى تطبيقها في بعض بلدان المنطقة ومنها دول الخليج ولم تحقق النتائج التي يمكن أن تحقق نقلة نوعية في بناء الإنسان المواطن، الذي هو أهم من كل الثروات، بل هو القادر على تنمية وتحويل الثروات المادية لمصلحة الشعب والوطن ويمنحه القوة والمناعة. وهنا نورد بعض الملاحظات:

- إن تغيير المناهج لم يأت بشكل متدرج زمنياً ولم تتم التهيئة له، ويقضى أن يكون هناك أساس له عند التلميذ تلقاه في دور الحضانة والروضات أو في كنف الأسرة، وهذا ليس موجوداً في الواقع، ما شكل صدمةً للمعلمين والمدرسين والطلاب والأهالي!

- إن تغيير المناهج يشكل جزءاً بسيطاً من العملية التربوية التعليمية والتي تشمل أيضاً المعلم والبيئة المادية المحيطة ومستلزماتها من بناء وأدوات ومخابر وتقنيات وغيرها،

نفق القابون مركز لتجمع النفايات



النفق حتى لا تدوس قدماه الأقدار المنتشرة هنا وهناك!. ناهيك عن ذلك فإن الداخل إلى النفق يحسب نفسه داخلاً إلى مغارة شديدة الظلمة يأتيها بصيص من النور قادم من نهاية النفق!. وعند الخروج تصطدم العين والأرجل بأكوام من الأتربة والردم بجانب النفق.

المطلوب من محافظة دمشق الالتفات إلى حال هذا النفق وإصلاح طريقه وجدرانه، وإضاعته بمصابيح إنارة مناسبة، ووضع لافتات توجيهية تحت

■ **نمر الذئب**

يحدث في مشفى المجتهد بدمشق..

إجراء عمليات زرع الكلية بتجهيزات بدائية

أن بناء قسم في مشفى دمشق يتطلب التآني، ومن الواجب مراعاة موقع المشفى في وسط العاصمة وبمنطقة مزدحمة، فالمشفى بحد ذاته كان بالأصل مخصصاً للإسعافات والحوادث المستعجلة، لذلك فإن فكرة بنائه يحمل في طياته الكثير، لكن اللافت للنظر أن الذي بدأ بفكرة إجراء هذه العمليات هو أحد كبار المسؤولين والمشرفين على المشفى، والذي عين في هذا المنصب في نهاية عام ٢٠٠٩، وهذا بحد ذاته يحمل في طياته العديد من الأسئلة، وهو نفسه الذي كان حتى عام ٢٠٠٤ مديراً لمشفى الكلية، إلى أن تم إعفاؤه من منصبه كمدير للمشفى بسبب الكثير من القضايا والأخطاء التي ارتبطت باسمه وإدارته، ومن تلك القضايا الساخنة قصة أدوية زرع الكلية التي تم استيرادها، والتي كانت تحوم حولها الكثير من إشارات الاستفهام، فالدواء تم استيراده في العام ٢٠٠٢ دون حصوله على موافقة(FDA) (هيئة الغذاء الأمريكية).

والسؤال لماذا تتم المغامرة باستيراد هذا الدواء بوجود البديل؟ علماً أنه وفيما بعد تمت الموافقة عليه من الهيئة نفسها، لكن تم سحبها لاحقاً، وتم سحب الدواء من الأسواق العالمية بما فيها الأمريكية، لكن المفاجئ أنه ظل يستخدم في سورية ، وبمشفى الكلية بالذات. وكذلك موضوع تجارة وقرصنة الأعضاء في سورية الذي افترض أمره في مؤتمر الشرق الأوسط لنقل وزراعة الأعضاء الذي أقيم في مصر عام ٢٠٠٣، كذلك بعض القضايا الأخرى الهامة التي لا مجال لذكرها في هذه العجالة.

كل هذه القضايا دفعت بعض الشرفاء في مشفى الكلية لفرضها، حتى جاء قرار رئاسة مجلس الوزراء بإعفاء ذلك المدير من منصبه، ونقله إلى مشفى الهلال الأحمر، والغريب الذي عرف عنه لاحقاً هو عدم قيامه بالدوام في المشفى، ومع ذلك بقي محسوباً على قوام المشفى، لكنه في تلك الفترة وحتى عام ٢٠٠٨ استمر بزراعة ومتابعة المرضى في المشافي الخاصة، إلى أن أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بحصر هذه العمليات في المشافي الحكومية (حصراً)، ومنعها في المشافي الخاصة وذلك منذ بداية عام ٢٠٠٨ .

إن هذه المغالطات تجعلنا نطرح العديد من الأسئلة التي لا بد من الإجابة عليها منها: لماذا هذا التساهل بأرواح الناس الدراويش الذين يخضعون لمثل هذه العمليات؟ وكيف لهذا الطبيب الرجوع إلى هذا المنصب بالرغم من الإعفاءات التي صدرت بحقه؟ ولماذا لا يحول المصابون بهذا المرض إلى مشفى الكلية المختص بهذه العمليات؟ وهل من أمل في إعادة ومحاسبة ما تم ارتكابه من أخطاء وتجاوزات؟

لعل للحدث بقية ..

■ غ. ق

دوريات التموين..

تتعامل مع سوق اللحوم بمكيالين



من المواد الاستهلاكية والتموينية، وهذا موقف مبدئي وثابت، لكننا أيضاً مع العدالة والدراسة المنطقية لوضع التسعيرة لأية مادة استهلاكية، ولسنا كذلك مع التعامل بمكيالين بين اللحامين ومستثمري المسلخ الرسمي من القطاع الخاص، وبدلاً من تضيق الخناق على الذين يلتقطون رزقهم بالمفرق لتأمين لقمة عيش عائلاتهم وأولادهم، كان يجب ضبط الأسعار التي يتعامل بها تجار الجملة لبيع اللحوم والمواشي الواقعة، حيث يبيعون كيلوغرام العجل واقفاً ليس أقل من ١٨٠ ل س، ويبلغ سعر الذبيحة التي وزنها ٣٢٠ كغ حوالي ٦٠٠٠ ل س، وهي لا تعطي لحماً صافياً أكثر من ١٥٠ كغ، وبذلك يزيد سعر كيلوغرام لحمة العجل بالجملة عن ٤٠٠ ل س.

إننا مع ضبط الأسعار ولكن بدءاً من فوق، من تجار الجملة الذين يتحكمون بسوق اللحوم، لأنه في وضع الحد لطمعهم وجشعهم ضمان لكرامة الوطن وتأمين لغذاء المواطن!).

■ ■

◀ **يوسف البني**

حددت دائرة التسعير في مديرية التموين بريف دمشق سعر كيلوغرام لحم العجل الهبرة (شقف أو شرحات) بـ٤٢ ل س. وتعمل دوريات التموين على مراقبة السوق لمنع لحّامي العجل من البيع بسعر أعلى من التسعيرة الرسمية المحددة. ولكنها في الوقت ذاته تتغاضى عن تجاوز هذه التسعيرة في المسلخ الحكومي في سوق اللحم الرئيسي في منطقة الزبلطاني، هذا المسلخ الذي تم إعطاؤه للاستثمار أو الضمان من القطاع الخاص، حيث يتم بيع كغ لحم العجل هناك بـ٤٥٠ ـ ٤٦٠ ل س، وعلى علم دوريات التموين ومعرفتها، بينما يتم التعامل بكل قسوة وتشدد مع اللحامين الذين يثبت عليهم رفع سعر الكيلوغرام الهبرة من لحم العجل إلى ٤٢٥ ل س. فلماذا هذا الكيل بمكيالين؟ وماهي المصلحة التي تربط دوريات التموين بالقائمين على استثمار المسلخ الرسمي في منطقة الزبلطاني؟ هل هي عمليات رشوة وفساد تستدعي التفاضى عن تجاوز التسعيرة الرسمية؟

شكا لنا ثلاثة عشر لحّاماً لبيع لحم العجل عن الحصار الذي تفرضه عليهم دوريات التموين حتى تكاد تقطع أرزاقهم. فقلنا لهم: نحن مع القانون ومع الالتزام بالتسعيرة الرسمية، لأن في ذلك ضماناً لحقكم وحق المستهلك! فقالوا إنهم لا يمكنهم الالتزام بالتسعيرة لأنها ظالمة وغيرعادلة من جهة، ولأن دوريات التموين تسكت عن تجاوز هذه التسعيرة في المسلخ الرسمي الذي يبيع كيلوغرام لحم العجل بـ٤٥٠ إلى ٤٦٠ ل س، وعلى علم دوريات التموين وجميع لحّامي العجل في دمشق وريف دمشق، فلتكن التسعيرة الرسمية أسوة بما يسمحون به للقطاع الخاص.

وقد قدم لنا أحد اللحامين عرضاً من فواتير نظامية ومختومة تقيد بأن التسعيرة الرسمية غير مدروسة وغير عادلة فعلاً، وهذا تفصيل الفواتير: الذبيحة الأخيرة اشتراها بفاتورة رسمية ومختومة بقيمة ٥٩١٥٠ ل س، وبلغ وزن اللحم بعظمه ١٨٢ كغ، وبعد (تشفاية) اللحم عن العظم بلغ وزن اللحم الصافي ١٤٥ كغ، وبذلك يكون سعر كيلوغرام اللحم بالجملة ٤٠٦ ل س، فكيف يمكن بيع الهبرة بـ٤٠ ل س؟ علماً أن تسعيرة المسوّقة أقل من ذلك؟!

إننا في «قاسيون» نرفض تماماً رفع أسعار اللحمة وغيرها

تأثيرات صحية خطيرة لأبراج تقوية الاتصالات الخلية اعتداءات على خزانات مياه الشرب والمدارس والأملأك الخاصة في درعا



من أمراض، وحاجتهم إلى العلاج لاحقاً . بينما حصلت مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في درعا على كامل العائدات بدون وجه حق، حيث أجرت ما لا تملكه بعقود موقعة مع شركتي الاتصالات، أحدهما مع شركة سريتل منذ تاريخ ٢٠٠٢/١/١٥ وتصرفت بموقع الخزان تصرف المالك بملكه، مع أن هذا غير قانوني، وأطلقت يد الشركة للتصرف بأملأك الغير، وأعطت الكثير من الضمانات والالتزامات مقابل بدل الإيجار السنوي المتفق عليه وهو ٥٠٠٠/ ل.س للمتر المربع من الأرض الملاصقة للخزان، و/٤٠٠/ ل.س للمتر الواحد من سطح الخزان، ويكون بدل الإيجار السنوي لكامل المساحة المستأجرة من حرم الخزان ٤٨٩٦٠٠/ ل.س وهذا المبلغ تأخذه مؤسسة المياه في درعا دون وجه حق، وتحرم منه أصحاب الأرض المالكين الأساسيين للعقار.

العقد الثاني وقعته مؤسسة المياه مع شركة أربيا للهاتف الخليوي بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ وببدل الإيجار نفسه للمتر المربع الواحد بحيث يكون المبلغ الإجمالي للإيجار السنوي ٢١٢١٠٠ ل.س أيضاً تأخذه مؤسسة المياه في درعا دون وجه حق، فإذا كانت كل المحاولات والاعتراضات ورفض السكان لنصب أبراج التقوية فوق المدارس والمشايي وخزانات مياه الشرب لم تنفع، ولم يوجد هناك من يردع شركتي الخليوي ويجبرهما على إبعاد أبراج التقوية عن التجمعات السكنية ومصادر الأذى الصحي للناس، فإن أصحاب العقارات الحقيقيين من حقهم الحصول على العائدات المادية المترتبة على نصب أبراج التقوية على عقاراتهم لتكون لهم سنداً ورصيداً على الأقل عندما يحتاجون علاجاً مما قد تسببه لهم هذه الأبراج.

على أمل القرارات الصحيحة

هذا هم وطني صحي بحاجة لمعالجة جذرية على مستوى الوطن، خاصة مع غياب نص تشريعي قانوني ينظم عمل هذه الأبراج وتوزعها بما يحقق التواصل مع ثورة الاتصالات، ويرفع الضرر عن المواطنين عبر إبعاد خطرها الجغرافي من فوق رؤوسهم. وإن الأعباء التي يمكن أن تتحملها الدولة من أضرار الخليوي كعلاج أمراض السرطان والقلب والتنفس، تفوق بمرات عديدة حجم المكاسب المحققة من تركيب هذه الأبراج فوق رؤوس الأهالي، وهو ما سيكون بمنزلة كارثة بيئية وصحية على مستوى سورية فيما لو استمرت الحالة على ما هي عليه، أي تركيب الأبراج في الأماكن التي تحقق كلفة أقل لشركات الخليوي، وضرباً أكبر للناس، خاصة وأن أضرارها لا تظهر بشكل مباشر وإنما بعد سنوات من تركيب الأبراج كما حصل في ركن الدين، حيث ثبت وجود ١٢ حالة مرض سرطان في مبنى سكني واحد، إضافة لاحتراق أشجار الزيتون في منطقة صيدنايا، والنتيجة حسب أحد مهندسي الاتصالات عن خلل في البث البرجي، وضياع ثروة كبيرة من مواسم العسل عند المربين في محافظتي درعا والسويداء، حيث سببت الموجات الكهرومغناطيسية حالة ضياع عند النحل الذي فقد بوصلة العودة إلى خلاياه، وغيرها الكثير من الحالات المسجلة والتي تهملهما شركتا الخليوي عند أية محاولة تركيب هذه الأبراج. ■■

الإدارة المحلية ووزير الاتصالات والتقانة يوم الأحد ٢٠١٠/٨/١٥، ناهيك عن المحاولات مع الجهات الرسمية المتعددة في المحافظة، ولكنها جميعها قوبلت بالتسويق والإهمال، كما توجه وفد من أهالي قرية بصير لمقابلة المحافظ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٤، حاملين توافيق ما يزيد عن ٥٠٠ مواطن، ومجموعة من الوثائق التي تؤكد الأضرار الناتجة عن هذه المحطات البرجية(بما فيها تدمير وزارتي التربية والصحة بضرورة إزالة الأبراج من على أبنيتهما). على أمل تحديد أماكن بديلة تحقق الغاية الفنية وتبعد الضرر عن أهالي القرية.

ومع ذلك تقاجاً أهالي القرية يوم الخميس ٢٠١٠/٨/١٩ بقيام شركة (سريتل) مدعومة بمؤازرة من شرطة منطقة الصنمين، بتجديد محاولة تركيب البرج ضاربة عرض الحائط بكل التوجيهات ومحاولات التفاوض بين الطرفين، وقد باشروا بتركيب البرج متبعين أسلوب العنف والتهديد أيضاً.

الجدير بالذكر أن هذا الخزان أشادته مؤسسة مياه درعا على أرض ليست ملكاً لها، وقد تصرفت بما لا تملكه تصرف المالك حين سمحت بتركيب البرج عليه، وأعطت لنفسها الحق بالسماح بتركيب البرج وهي تدرك أخطار هذه الأبراج على السلامة العامة وعلى الحاجات الأساسية للناس من ماء ومزروعات وسواها، دون مراعاة لأي اعتبار، مدعية أن هناك تعميماً من رئاسة مجلس الوزراء يسمح لأية جهة في الدولة أن تستفيد من الأملاك العامة لخدمة المصلحة العامة، وكأن الإضرار بصحة الناس كما هي الحال فيما يجري في قرية بصير هو مصلحة عامة! .

واعتداءات متكررة على الأملاك الخاصة

وفي اعتداء مماثل شكت إلى «قاسيون» سبع عائلات وريثات لعقارين من مدينة إزرع.ذنبية في محافظة درعا، تعرضهم للظلم والاعتداء مرتين: المرة الأولى باستيلاء مؤسسة المياه على أراضيهم المجاورة لمانزلهم وبناء خزان لمياه الشرب عليها دون قرار استملاك، وبالتالي حرما من تعويض ثمن الأرض الذي يمنهم إياه قرار الاستملاك الرسمي، والظلم الآخر بنصب برجي تقوية لشركتي الاتصالات (سيرتيل وMTN) على هذا الخزان، ورغم ما يشكله هذا من خطر على الصحة العامة، وعدم قدرة هذه العائلات على الاعتراض، فقد حرم أصحاب العقارات من الحصول على العائدات المالية المستحقة لهم، والتي قد تعينهم على مواجهة ما قد يصيبهم

الجهاز المخي العصبي وتتسبب بخفض معدلات التركيز الذهني والشرود والتغيرات السلوكية والإحباط والرغبة في الانتحار، وأعراض عضوية في الجهاز البصري والقلب والجهاز الوعائي والمناعي.

جرت الكثير من الدراسات العلمية في معظم دول العالم أنتجت كثيراً من المعايير والقوانين بشأن التعرض للموجات الكهرومغناطيسية، وكانت جميع هذه المعايير والقوانين متشابهة وترتكز على توصيات منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للحماية من الإشعاع بأن الحد الأعلى للتعرض للموجات اللاسلكية المسموح به، وتعتمد درجة سلامة عالية، ويمنع حدوث آثار سلبية على صحة الإنسان هو ٠,٠١٦ واط/كغ (وهو أقل من جرعة المحمول) وأن التعرض لموجات المحمول بمستوى ٨ هيرتز تؤدي إلى تغيرات في الحاجز المخي الدموي، وأن التعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية بمستويات من ٠.٠١ إلى ١٠ ملي واط/سم٢ تسبب تأثيرات سيكولوجية منها النسيان وعدم القدرة على التركيز وزيادة الضغط العصبي، وإن التعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية بمستويات تبدأ من ١٢٠ ملي واط/سم٢ يؤثر في وظيفة إفراز الهرمونات من الغدة النخامية الأمر الذي يؤدي إلى خلل في مستوى الخصوبة الجنسية، كما يلحق الضرر بشبكة العين وعدسة العين البلورية.

وتقول الدراسات إن كمية التعرض للموجات الكهرومغناطيسية تقل كلما ارتفعت هوائيات محطة التقوية عن الأرض، لذلك يجب وضع الهوائيات على أبراج حديدية مرتفعة وبعيدة عن التجمعات السكنية.

سوابق اعتداءات على أملاك خاصة

كانت «قاسيون» قد نشرت حول المشكلة المستمرة منذ العام ٢٠٠٦ بين شركتي الخليوي من جهة، وأهالي قرية «بصير» في محافظة درعا من جهة أخرى، حول تركيب برج البث، ووصولها إلى حدود خطيرة، بعد لجوء الشريكتين إلى العنف في قمع الأهالي المعارضين لتركيب برج البث فوق خزان مياه الشرب في وسط القرية! وكان الأهالي قد بذلوا طوال أعوام خمسة كل ما بوسعهم للحوّل دون تركيب البرج فوق خزان مياه الشفة، مُبعين كل الطرق السلمية والقانونية المتاحة، بما فيها التفاوض مع الشريكتين لإقامة البرج الجديد، ونقل برج «mtn» القائم إلى مكان خارج القرية، كما رفعوا عبر الصحافة نداءات لوزير الصحة في أكثر من مناسبة، وطلبين مقدمين لوزير

◀ يوسف البني

أصبحت أبراج تقوية إرسال شبكات الاتصالات الخلية للهاتف النقال تغطي أسطح الكثير من المنازل والمباني السكنية، وتنتشر فوق رؤوس الناس على امتداد سورية، بعد أن أغرت الشركتان الخاصتان للاتصالات (سيرتيل وMTN) بمبالغ كبيرة أصحاب تلك الأبنية للسماح لهما بوضعها على أسطح مبانيهم وفوق رؤوس سكانها، مستغلة حالة الفقر والعوز والتطلع إلى الحصول على دخل جيد، حتى لو كان ثمنه صحة المضطرين وصحة أولادهم، دون الاهتمام بما قد يحدث من وضع تلك الأبراج من أضرار صحية على المدى القريب والبعيد. ثم، لم تكتف شركتا الاتصالات بنصب أبراج التقوية فوق المباني السكنية، بل توسعت دائرة الضرر لتشمل المدارس والمشايي ومعظم أبنية الإدارات والمؤسسات الحكومية، وأخيراً، راحت تعلقو خزانات مياه الشرب، وخاصة في محافظة درعا، التي جاءتنا منها شكاوى عديدة، إحداها الشكاوى من وجود برج لتقوية الاتصالات فوق الثانوية الصناعية بمدينة دامل، رغم اعتراض وزارة التربية ووزارة الصحة على وجود هذه الأبراج على منشأتها، فأين مدير تربية درعا؟ وأين مدير الثانوية الصناعية في دامل؟!

التأثيرات البيولوجية لموجات محطات التقوية

أظهرت دراسة علمية أجراها معهد (كارولينسكا) السويدي أن تأثير الموجات الكهرومغناطيسية التي تطلقها محطات تقوية البث الخليوي يزيد من خطر الإصابة بالأورام السرطانية بمعدل ٤/ مرات، وقد وجد الباحثون أن خطر الإصابة بأورام العصب السمعي قد زاد بمعدل ٤/ مرات أيضاً، على جانب الرأس الذي يسند عليه الهاتف المحمول الذي يتبادل الموجات مع محطة التقوية، بينما لم يسجل أي خطر على العصب السمعي على الجانب الآخر من الرأس، ويعد ورم العصب السمعي نوعاً من الأورام التي قد تحدث تلفاً في المخ والأعصاب.

وأشارت دراسة أخرى إلى أن التعرض للموجات الكهرومغناطيسية يمكن أن ينقص تركيز الحيوانات المنوية عند الرجل بمعدل ٣٠/٪ مما يقلل فرص الإنجاب، وكذلك فإن هذه الموجات تسبب خللاً وظيفياً في المخ يقود إلى حدوث اضطرابات في النوم وقلق وتوتر وفقدان شهية وانخفاض الوزن، وتسبب زيادة ملحوظة في الطفح الجلدي والحساسية تجاه الغبار حيث تسبب تهيج المواد المثيرة للحساسية في مجرى الدم في الجسم، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ردود فعل تحسسية لأنها تزيد مستويات مواد كيميائية معينة في الدورة الدموية تؤدي إلى ظهور الأكزيما وحدوث حمى القش والربو. وأثبتت دراسات أخرى أن التأثيرات الصحية للمجالات الكهربائية والمغناطيسية والكهرومغناطيسية تختلف بحسب تردد الإشعاعات وشدها وزمن التعرض لها ومدى الحساسية الذاتية للتأثير الإشعاعي عند الفرد أو العضو أو النسيج أو الخلية الحية، وتزداد حدة التأثير الإشعاعي مع زيادة مستوى الجرعة الإشعاعية المتصلة داخل الجسم، ومع تصاعد الجرعات التراكمية، وأن هذه المجالات لها تأثيرات بيولوجية وظيفية تتبلور بشكل فقدان للذاكرة والأرق والصداع، وهذه التأثيرات تزداد بازدياد فترة التعرض لهذه المجالات وقرب الإنسان من منبعها .

الحد الأقصى للتعرض للموجات

يمكن إجمال التأثيرات الناجمة عن التعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية في الصداع المزمن والتوتر والرعب والانفعالات غير السوية والإحباط والحساسية بالجلد والصدر والعين، والتهاب المفاصل وهشاشة العظم والعجز الجنسي واضطرابات القلب وأعراض الشيوخة المبكرة، وإن الخلايا المعرضة لهذه الموجات تفقد القدرة على إصلاح نفسها، ومن ثم تفقد القدرة على العمل. وهناك أعراض عضوية تظهر في

مطبات

الظلال

ليست هذه صورته، وليس هذا لباسه، أما نظارته السوداء فلا توحى بأنه هو، الرجل الذي كنت أعتقد أنه يمثلني، كما أن مشيته الناعمة توحى بتعمق موروث، أو على الأقل متأصل فيه حتى النخاع، يفتح المرافق الباب بيد مرتعشة، وابتسامة أصبحت من علامات الوجه.

في مكتب أحد القيادات النقابية الوثيرة يجلس صاحبنا، وضحكته العالية تسد الممرات والغرف في الطابق الذي يشغل نصفه، يدان بيضاوان حد انفجار العروق الواضحة بزرقة جميلة، وشعر ناعم نظيف ينام بغنج على اليد التي تمسك القلم الفاخر.. ثم يعلو صوته المنتقد أن الحكومة لا تستجيب لمطالب النقابات، وأن المجالس العمالية هي صوت العمال العالي، وأنها تحاسب الحكومة على(الشاردة والواردة)، وأنه في هذا المجلس سيوضح كيف تهتمش الوزارات والمؤسسات العاملين، وكيف يمارس القطاع الخاص إذلال العامل، وأن معظم العمال مغلقة على عامليها، وأنها كنقائبيين يجب أن ندافع عنن نمثلهم، وأن صوتنا هو صوت مئات الألوف من العمال الذين يجب أن ينصفوا، وكيف أن مفتشي التأمينات الاجتماعية يتواطؤون مع أصحاب العمل.. البطالة، الفقر، الغلاء، كل هذا الموشح الذي لا ينتهي من النقد لأداء المؤسسات والوزارات، وكل هذا الألم يخرج من بين الأسنان اللامعة، والشفاه المتوردة.

الصورة التي شاهدها ليست تلك التي يعرفها إميل زولا في جرمينال، وليست تشبه الرجل الذي يضع واقية بلاستيكية على الرأس في ظل مشروع عملاق، ولا المهندس الأشعث والمتصنع بالسواد من لفح الشمس.. كما أنها ليست صورة العارف بأنواع مستحضرات تبييض البشرة، وأخفاء التجاعيد، ولا صورة المنكرش من كثرة الولائم التي تعقب المؤتمرات، والموظف الملتزم بالودام من الثامنة وحتى الثانية بعد الظهر.. النقابي وهنا ضاعت الصورة، ومن هول الصدمة يتلثم عقله، يعرف أن أغلب العمال لا يعرفون أشكال الرجال الذين يمثلونهم، ويعتقدون أنهم مثلهم مغلوبون على أمرهم، ومن ذوي الدخل المحدود، وكان الله بعونهم.

في المجلس العام لاتحاد العمال تحدثت الحكومة بالأرقام عما أنجزته في خطتها السابقة، وعما ستنجزه في خطتها القادمة، وأنها في الخطة القادمة ستنفق ٧٠٠/ مليار على التنمية البشرية منها (٩١) مليار على المدارس للقضاء على الدوام النصفى، وأن عدد السياح سيصل في العام ٢٠١٥ إلى ١٤ مليون سائح، أي بزيادة ٩ مليون سائح عما حققناه في نهاية الخطة الحالية، وأن مشكلة الفقر ناتجة عن الجفاف ومواسم القحط، وأن التضخم في انخفاض، وخلال السنوات القادمة الخمس من عمر الخطة القادمة سيصبح دخلنا كمواطنين يقارب دخول مواطني دول الجوار، والفريق الاقتصادي يخطط لتحقيق نسبة نمو بنهاية الخطة يصل لـ١٣٪.. أليست هذه الأرقام تؤكد أن الحكومة تسير بخطا واضحة وأهداف محددة.

في المقابل سيكون موقف النقابات بالتأكيد هو الإحباط من عدم استجابة الحكومة، وإصرارها على تجاهل طلبات من تمثّلهم، ويستمر موسم العزف على أسطوانة مكررة وبالكللمات نفسها، وستتكرر دورة جديدة لمجلسها لتسأل الحكومة عن قانون العمل، وعقود الإذعان، والاستقالات المسبقة، وزيادة الأجور والرواتب... إلخ.

صورة النقابي التي تورّق بال صاحبنا المصدوم، الصورة الملتبسة عن جسد مشدود ومنهك، وصوت جهوري عال، صورة النقابي لباس العامل، أو الصورة المختلطة بنكهتهما، غشاوة الصدمة أخذته إلى أحاديث عمالية سمعها.. (لم يزر هذا المعمل قيادي نقابي، لا يعرفون حتى شكل الآلة وكيف تعمل، وحتى رائحة العرق، حتى أنهم لا يعرفون بسبب المكيفات، في البيت والسيارة والمكتب)، لم يكن حينها ليصدق هذه المبالغات، ولكنه الآن يعتقد أن تلك المزايلا لا يمكن أن يتخلى عنها عاقل، وأن النضال النقابي من الممكن إنجازه من بعيد .

الصورة المعلقة في مخيلته سقطت عن جدارها ..

■ عبد الرزاق دياب

تعرفه كهربائية عالمية تنتج بأسعار وأجور محلية

◀ حسان منجه

القطاع المأزوم، هي الكلمة الأصدق تعبيراً عن واقع القطاع الكهربائي في سورية، لأن أزمته متكررة وشبه دورية، ومشكلاته مستمرة، والتبريرات حول سوء واقعه متشابهة دائماً على اختلاف المقطع الزمني الذي يحتضن التصريحات، وقد لا تكون المشكلة بإداراته المتعاقبة ونوايا القيمين عليه فقط، وإنما بالتخطيط الاستراتيجي له، وبالتمويل الفعلي المقدم العاجز عن حل معضلات القطاع الكهربائي في سورية، فالسؤوليات متشعبة، والتكلفة كبيرة، والمواطن كما في باقي الأزمات، هو من يتحمل تبعية كل تلك الإخفاقات والمعضلات المتوارة.

أرقام التكلفة مجرد اجتهادات

أرقام التكلفة المعلنة للكيلو الواط الساعي في سورية لا تستند إلى دراسات دقيقة، بل هي مجرد اجتهادات فردية لا أكثر ولا أقل، لأن المسؤولين المعنيين في القطاع الكهربائي لم يحددوا حجم التكلفة الفعلية بصورة أقرب إلى الدقة والمنهجية، والتي تراوحت حسب تقديراتهم – على اختلاف تصريحاتهم الكثيرة والمتباينة- بين ٥ - ١٠ ليرات سورية لكل ك.وس، أي أن الدعم الذي تقدمه الحكومة وفق هذه التكلفة، يتراوح بين ٢-٧ ليرات سورية لكل كيلو واط ساعي واحد، وهذا فارق كبير بالتأكيد!. لكن النظر لتفاصيل التعرفة الكهربائية المعتمدة في سورية، ومقارنتها مع دول أخرى، يبده خديعة التكلفة المعلنة، والمستندة لأسعار بيع الكهرباء في أرقى الدول عالمياً، وليس بتكلفتها الحقيقية علينا!فمتوسط سعر ك.وس للاستهلاك المنزلي يبلغ نحو ٢,١٧ ل.س، ويصل متوسط سعر ك.وس لاستخدامات التجار والحرفيين إلى ٢,٢٢ ليرة سورية، ويبلغ سعر ك.وس للاستخدامات الزراعية ٢,٤٨ ليرة سورية، وبالنسبة لأغراض الصناعة والتجارة، فإن متوسط سعر ك.وس هو ٢,٨٢ ليرة سورية، هذا حسب تعرفة نظام الشرائح المعتمد حالياً في بلادنا.

وبالانتقال إلى مصر التي تعتمد نظام الشرائح الست، نجد أن متوسط سعر ك.وس للاستهلاك المنزلي، يقدر بنحو ٢٣,٨٢ قرش مصري لكل ك.وس، أي ما يعادل ٢,١ ل.س، ومتوسط التعرفة التجارية ٤٠ قرشاً لكل ك.وس، أي ما يعادل نحو ٢,٦ ل.س، وفي مجال الصناعة فإن متوسط أسعار بيع الطاقة

فتحاسب ب٢, ٢٠ قرش لكل ك.وس، أي ما يعادل نحو ١,٨ ل.س. إذاً، فالتعرفة الكهربائية في مصر بشكل عام، أقل من التعرفة المعتمدة لدينا، أو متقاربة معها في أحسن الأحوال، ولهذا عبرتان، الأولى، أننا لسنا وحدنا المدعومين حكومياً في كهربائنا، بل إن هناك دولاً تمتلك اقتصادات أفقر من اقتصادنا تدعم مواطنيها أيضاً وربما بصورة أكبر وأوسع رغم تبنيها الاقتصاد الحر قبلنا بعقود، لكن الأهم، هو ما كشفه د حسن يونس، وزير الكهرباء والطاقة المصري في نهاية العام ٢٠٠٩ قائلاً: أسعار الكهرباء- لأغراض الاستهلاك المنزلي- في مصر مدعمة للشرائح الثلاث الأولى حتى ٣٥٠ كيلو واط ساعة شهرياً (الشريحة الأولى: ١-٥ ك.وس به قروش، الشريحة الثانية: ٥١-٢٠٠ ك.وس بـ٨, قرش، الشريحة الثالثة: ٢٠١-٣٥٠ ك.وس بـ١ قرشاً). أي أن متوسط هذه التعرفة هو ٨,١ قرش مصري لكل ك. و.س، ما يعادل ١,٢ ليرة سورية، أي أن التكلفة الكفيلة بإنتاج ك.وس هي بحدود ١,٢ ليرة سورية، ومصر تشابه معها في ضعف الرواتب، ورخص الأيدي العاملة، وتوفر المواد الأولية لإنتاج الطاقة الكهربائية (الغاز)، لذلك يبدو أن البعض -الحكومي- بات يبحث عن تعرفة كهربائية عالمية، تنتج بأسعار وأجور ووقود محلي، بينما يريد حسابها وفق أسعار الوقود عالمياً.

البندورة ب٦٠ ل.س.. ولهيب الأسواق يستعر!



وهذا انعكس بشكل أساسي على التسعير والأسعار في السوق المحلية وعلى معيشة المواطن السوري بالتالي.
فوزارة الاقتصاد والتجارة والمديريات التابعة لها فقدت أية سيطرة على حركة الأسواق والتسعير، وعجزت – بالحد الأدنى – عن التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، وهذا خلق فوضى في التسعيرة، وتركت السوق لجشع التجار و«ضميرهم»، وأتاح لهم التحكم بقوت المواطنين اليومي، واحتكار القلة لتسعير المواد والتحكم بها.
تعتبر ارتفاعات الأسعار التي تشهد السوق السورية اليوم لكافة أسعار السلع دون استثناء غير مسبوق، فسعر كيلو البندورة وصل إلى ٦٠ ل.س، وهذا أنسط مثال على الارتفاع غير المسبوق للأسعار، والذي يأتي نتيجة لاتحاد جشع التجار، والإجراءات الحكومية غير المتوازنة، حيث إن والاستمرار بتصديرها على الرغم من ارتفاع أسعارها بشكل جنوني بالسوق المحلية، وإلى اليوم لم تصدر الحكومة قراراً يوقف هذا التصدير رحمة للسوق وللناس، أو بتقييد حركة تصدير هذه المادة الغذائية أو غيرها عند ارتفاع أسعارها.
كما ساهمت السياسات التي اتبعتها

غياب الرقابة بشكل كبير

اعتمدت الخطة الخمسية العاشرة نهج اقتصاد السوق الاجتماعي نظرياً، لكنها في التطبيق العملي لم تنفذ إلا سياسات السوق وتناست الجانب الاجتماعي،

فلسفة جديدة قررت الحكومة السورية اعتمادها وتجربتها على المواطن السوري منذ انطلاقة الخطة الخمسية العاشرة، ألا وهي صناديق الدعم المزعومة. فمن صندوق دعم الإنتاج الزراعي الذي خفض – بجدارة غير مسبوقة – حجم الإنتاج الزراعي بعد رفع الدعم عن هذا القطاع الاستراتيجي الذي كان يساهم في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلي وبالأسعار الثابتة، بينما هو الآن بحدود ٢٠٪ من الناتج المحلي وبالأسعار الجارية، أي أنه لو لم تمت حسابات هذا القطاع بالأسعار الثابتة لكانت لانخفضت نسبة المساهمة بالتأكيد، مروراً بصندوق دعم الصادرات، وصندوق دعم الصناعة، وصولاً اليوم إلى صندوق المعونة الاجتماعية الذي يخبئ بداخله الدعم على المازوت، ولهذا

حكاية أخرى.. كثرت الصناديق التي لم تجلب سوى تراجع القطاعات المدعومة بصناديق مغلقة بوجه محتاجيها، أو شبه «مسدودة» على طالبيها، لأن حجم الرصد الأساسي لا يسمح بإعطائها غير هذا الدور الشكلي، فالقضية واضحة، صناديق للدعم بالاسم فقط لرفع الغيب الشعبي عن الحكومة وواجبها لا أكثر، بينما تنبأهى الحكومة شكلاً بأنها تؤسس لشبكة حماية اجتماعية «متكاملة»، والدليل صناديق متنوعة على

حسب الطلب..

فالصناديق الزراعية أو الصناعية لم تقلل الآثار السيئة لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي على هذه القطاعات الرئيسية، فهل سيكون صندوق المعونة الاجتماعي استثناء عن القاعدة ويقلل الآثار السيئة لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي على الشرائح الأشد فقراً والأقل دخلاً كما تقول الحكومة؟! أم أنه سيكون بؤرة جديدة من الفساد، وسيعجز هذا الصندوق عن إيصال المعونة الاجتماعية إلى مستحقيها الفعليين، خصوصاً وأن التجريبتين السابقتين اللتين اعتمدتهما الحكومة من أجل إيصال الدعم إلى مستحقيه (البطاقات، والشيكات) أثبتا فشلها باعتراف الحكومة.

الشتاء بات على الأبواب، والحكومة لم تحدد بعد شروط معونة صندوقها الاجتماعي، ويبدو أن عملية توزيع الدعم لهذا العام لن تتعدى كونها مجرد تجربة ثالثة ستثبت فشلها بعد حين، لأنها ستأتي متأخرة، وستجد من يخرقها ويستفيد من دعم ليس بحاجة له!.

والأهم من كل هذا هو التجربة الأردنية، حيث تخلل صندوق المعونة الوطني الأردني الكثير من المشكلات، ومن أهمها تدني حصة الدعم المقدم لمستحقيه، والخروقات التي اكتفت بتطبيقه، وإيقاف إعطاء الدعم – على قلته – وفقاً لمزاج القائمين على هذا

الكهربائي بلغ ما يقارب ١٠ مليارات ك.وس لعام ٢٠٠٩، وانطلاقاً من متوسط أسعار بيع الكيلو واط الساعي للمستهلك السوري –لمختلف الاستخدامات- والمقدر ب٧,٢ ل.س، نجد أن تكلفة الفاقد الكهربائي تصل لـ٢٧ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٠٩، أي أن كل ١٪ من الفاقد الكهربائي يكلف الدولة سنوياً أكثر من مليار ليرة.

فالفاقد الكهربائي، هو المعضلة الأساسية التي تواجه القطاع الكهربائي اليوم، بعد عجز الحكومة عن تخفيضه في السنوات السابقة، وليس الدعم المقدم لبعض الشرائح من المستهلكين بالتاكيد.

خلاصة

من كل ما سبق، وأمام استحقاقات المرحلة القادمة، وخاصة شهور الشتاء التي بدأت تطرق الأبواب، يمكن افتراض حدوث ما يلي:
- إن المعطيات تشير إلى استمرار الأزمة الكهربائية في سورية خلال السنوات القادمة، حيث تبين تقارير وزارة الكهرباء أن أرقام عجزنا الكهربائي تصل اليوم إلى ١٠٠٠ ميغا واط ساعي، وهو مرشح للازدياد إلى ١٤٠٠ ميغا واط في العام ٢٠١١، وإلى ١٨٠٠ ميغا واط في العام ٢٠١٢.
- العجز يمكن ردمه الآن، إذا ما خفضنا الفاقد الكهربائي بنسبة ٩٪ فقط، أي إذا ما أوصلنا الفاقد الإجمالي إلى ١٦٪، وهذا استناداً إلى أن إجمالي التوليد الاسمي في سورية حسب مصادر وزارة الكهرباء، يبلغ نحو ٧١٨٨ ميغا واط، بينما لا يتجاوز الاستهلاك في ساعات الذروة أكثر من ٦٥٠٠ ميغا واط.
- إن عدم حل أزمة الكهرباء اليوم يندرسنوات قادمة من الانقطاعات الكهربائية صيفاً وشتاءً، وفي أول اختبار مناخي أو غير مناخي!.

- إن حل أية مشكلة اليوم، هو أكثر جدوى وأقل تكلفة من محاولة حلها بعد عشر سنوات، أي أن تأجيل حل الأزمة الكهربائية اليوم سيؤدي لاستعصاء عملية الحل في المستقبل، وبالتالي سينتقل الخلل الحاصل اليوم في القطاع الكهربائي إلى أزمة بنيوية تستعصي على الحل في المستقبل القريب.

الصندوق يخبئ دعم المازوت، فمتى سيفرج عنه؟!



الصندوق، فهل ستكون التجربة السورية أكثر نجاحاً من شقيقتها الأردنية؟! وكلنا يعلم أن التجارب الناجحة تفشل نحن بتطبيقها، فكيف سيكون التطبيق إذا كانت التجربة فاشلة أصلاً؟!

فلاشات كهربائية.. شمعة واحدة!

- لم يبدأ موسم الأمطار بعد.. ولم يصل استرجار الكهرباء للحد الاستثنائي، ومع ذلك بدأت معظم المناطق والأحياء على أطراف العاصمة ومحيطها تشهد انقطاعات متفاوتة الطول والأسباب بين حين وآخر..
- الملامح الأولية للبنية الكهربائية المتممة من أشرطة وأعمدة ومحولات تظهر أن كل هذه المتممات بحالة يرثى لها، وستبدأ بالانهيار مع اشتداد الرياح وسقوط الأمطار..
- يستعد الكثير من المفتشين لبدء موسم ابتزاز الناس المخالفين، الذين يضطرون لـ«الاستعارة» من الشبكة لأن دخولهم لا تسمح لهم بالاستحمام والتدفئة على نفقتهم الخاصة، فهؤلاء المفتشون يعتبرون الشتاء موسماً لتحسين أوضاعهم المعيشية التي لا تقل عن سواهم من أصحاب الدخل المحدود.
- ازداد الاسترجار غير المشروع للكهرباء بعد رفع الدعم، ويتوقع أن يصل هذا العام إلى مستويات متقدمة مع استمرار التوقعات بإزالة ضربيات معيشية جديدة، وتأخر إقرار آليات توزيع الدعم لهذا الشتاء..

«كينزية» التسليح والصفقة الأمريكية السعودية



د. بيتر كاسترز
ترجمة: موفق إسماعيل

وفقاً لتقارير مختلفة، التأم شمل الكونغرس الأمريكي في موضوع المصادقة على صفقة لبيع عملاقة النفط، المملكة العربية السعودية، منظومات عسكرية يُقدَّر إغراء قيمتها بستين مليار دولار. ورغم أن مدة التسليم تمتد لعشر سنوات، تعتبر الصفقة الأكبر في تاريخ المملكة، وتشمل، فيما تشمل، توريد ٨٥ طائرة «إف ١٥»، وتحديث سبعين طائرة، اشتريتها المملكة سابقا، من الطراز ذاته المعتبر جيلاً قديما، نسبيا، لكنه معروف بفعاليتها التدميرية. وتتجه شركة «بوينغ»، ثاني أكبر مزود للبتاغون بالأنظمة العسكرية، وواحدة من أكبر شركات الصناعات العسكرية المعولة.

لا شك في انشراح صدر مدراء بوينغ ومالكها، إلى جانب «يوناييتد تكنولوجيز» ومنفعيها التابعين، لنجاح جهود اللوبيات المؤيدة لهم في الكونغرس. ولكن كيف يمكن تقييم عواقب الصفقة على منطقة الشرق الأوسط، حيث خسر ملايين الناس حياتهم خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة حروب عدة؟ وكيف يمكن تقييم الصفقة على ضوء تجربة تصدير الغرب للأسلحة في الماضي؟

«الأخضر الإسرائيلي»

بدايةً، من الملاحظ أن «إسرائيل» حليف الولايات المتحدة الرئيسي في الشرق الأوسط، لم تعترض، بل أعطت «الضوء الأخضر» لعقد الاتفاق الأمريكي-السعودي. ولم يحتج الأمر أكثر من زيارة قصيرة قام بها وزير «الدفاع» الإسرائيلي يهود باراك إلى واشنطن لتخفيف التوتر الناجم عن خطط عقد الصفقة التي تخشى «إسرائيل» من تعارضها مع مصالحها الإستراتيجية. وحسبما تفيد التحليلات، تم إرضاءها، من ناحية أولى، بتزويد الطائرات المباعة للسعودية بمحسسات تكنولوجيا حساسة تمنع استخدامها ضد المقاتلات الإسرائيلية، وفقا لما أوردته صحيفة «ذي غارديان» البريطانية. ومن ناحية ثانية، ببيع «إسرائيل» أحدث طائرة عسكرية أمريكية، من طراز «إف ٢٥»، التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن، مما يضمن لإسرائيل استمرار تفوقها الجوي على كل منافسيها في الشرق الأوسط.

مرة أخرى، يؤكد ثالث دبلوماسية التفاوض حول الصفقة السعودية مدى نفوذ اللوبي الإسرائيلي في العاصمة واشنطن. والنتيجة، كما يتبين من بيع طائرات «إف ٢٥»، تقديم هدية أخرى لصناع الأسلحة الأمريكيين، ولواضعي السياسة الاقتصادية للدولة. فمبيع هذه الطائرة المقاتلة يشي بطريقة إدارة الحكومة لعلاقاتها مع القطاع العسكري وتوظيفها في عملية تحفيز مجمل نمو الاقتصاد الأمريكي.

وقبل تفصيل النقطة الأخيرة، نلاحظ أن صفقة بيع الأسلحة للسعودية ليست سوى حلقة من سلسلة، بدأها واضعو سياسة الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي. فبعد أزمة نفط عام ١٩٧٢، التي سببها تصميم منتجي النفط في الشرق الأوسط، وغيرهم من خارجه، على رفع أسعار البترول الخام، ابتكر مسؤولو الحكومة الأمريكية آلياتهم التجارية الجديدة.

الدافع الاقتصادي

بدل مواجهة ضغوط منتجي النفط، سعت الولايات المتحدة للاستفادة من ارتفاع مداخل دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، ومن الواضح أنها استطاعت إقناع السعودية وإيران بتوجيه جزء هام من مواردها المالية الإضافية نحو شراء الأسلحة من الغرب. ويجد هذا النظام التجاري مثاله في عقد اتفاقية «اليمامة» في الثمانينيات، القائمة على أساس مقايضة السلاح مقابل النفط، بين بريطانيا والسعودية.

من حيث حجمه، يفوق الاتفاق الحالي، السعودي الأمريكي، اتفاق اليمامة. ورغم عدم وجود دليل ظاهر يثبت عقده على أساس المقايضة، لا شك في أن الحكومة السعودية سوف تدفع ثمن فواتير تسلحها المستقبلية من عائدات ثروتها النفطية،

الأضخم في العالم.

كما يعد الاتفاق استمراراً لسياسة «الإستراتيجية قيد التنفيذ» التي اتبعتها إدارة كلينتون، في أواخر التسعينيات، وطور البنتاغون، استادا إليها، أفكارا جديدة لتمكين الحكومة الأمريكية من الانكاء مجددا على القطاع العسكري كرافعة لتنشيط الدورة الاقتصادية للولايات المتحدة. وخوفا من أن يؤدي الاعتماد التام على إنفاق الجيش الأمريكي بهدف تحقيق نمو اقتصادي كامل إلى الركود (مجددا)، استقرت إدارة كلينتون على شكل من أشكال ما اصطلاح على تسميته، نظريا، بالماكينزية العسكرية.

وعوضا عن محاولة إحرازها نمو ماكرو-اقتصادي من خلال توسيع الميزانية العسكرية فقط، سعت الحكومة الأمريكية، منذ ذاك الحين وصاعدا، إلى تحقيق الهدف ذاته عبر الاعتماد الإضا في على تصدير السلاح، وفي المقام الأول طائرات الدإف، بأجياها المختلفة. في المرحلة الأولى، منذ أواخر التسعينيات وطيلة العقد الأول من الألفية الجديدة، وازلت الحكومة الأمريكية على بيع الطائرات الحربية وصنوف أخرى من الأسلحة للحكومات الأوربية، وبشكل ثانوي للقوى الصاعدة في آسيا، كالصين والهند. أما الآن، فيبدو أن إكمال الدورة يقتضي إيصال صادرات السلاح للشرق الأوسط،

لدفع عجلة الاقتصاد الأمريكي. ومن هذا المنظور، تكتسب الصفقة أهمية إضافية، نظرا إلى عقدها بالتزامن مع تسليح الجيش العراقي، بعديده البالغ ٦٠٠ ألف جندي، حسب ما أعلنه العراق من إقدامه على شراء أسلحة قيمتها ١٦ مليار دولار، تتضمن عددا كبيرا من المقاتلات الجوية.

أنغام الاستقرار

ولكن من أين لكل هذه المبيعات الحربية المتزمنة أن تعزز «استقرار» الشرق الأوسط؟ رغم إصرار المسؤولين الأمريكيين على أن الحفاظ على استقرار المنطقة هو الهدف الرئيسي لصفقة السلاح الأمريكية-السعودية، إلا أن هذه المليارات المصروفة على التسلح، من المنظور الاجتماعي وحده، تمثل خسارة كبيرة لشعوب الدول الشرق أوسطية المجبرة على شراء الأسلحة الغريبة، تحت الضغط. أما عن مقولة «تعزيز استقرار» المنطقة، فتوجد أسباب تدعو ليس إلى التشكيك بها فقط، بل إلى التعلم من تجارب التاريخ وقرع نواقيس الخطر.

من الخطأ، بالتأكيد، اعتبار أن اندلاع حروب الخليج الثلاث كان سببه الأوحـد صادرات السلاح للمنطقة، فهناك أسباب أخرى لدى الأمريكيين، إنما، في جميع الأحوال، لا شك في أن صادرات السلاح كانت من العوامل الأساسية في تغذية الحروب الإجرامية. ووفقا للتقارير الإخبارية المتنوعة، كانت حرب الخليج، عام ١٩٩١، المنذرعة بتحرير الكويت، مسرحا لاستعراض كفاءة صواريخ باتريوت وأنواع أخرى من الأسلحة الأمريكية، لإغراء دول المنطقة بشرائها. ولذلك، على سبيل المثال، خلال الحرب العراقية الإيرانية، في الثمانينيات، سعت الولايات المتحدة لتزويد الطرفين بالأسلحة الغربية.

أخيرا، نظرا لتبني الولايات المتحدة المطلق لسياسة داخلية كينزية، بامتدادها الخارجي العسكري، أيجانب المراقبون في الشرق الأوسط الصواب إذا اعتبروا أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة فعلية في استمرار زعزعة استقرار المنطقة؟ وإذا كانوا محقين، فهل ستدور الحرب المقبلة على منطقتهم بين السعودية وإيران؟

مفكر هولندي، باحث في مجال إنتاج الأسلحة، ومبادئ «الكينزية، العسكرية

◀ **إبراهيم البدراوي** – القاهرة

تلقت الحكومة المصرية صفقة جديدة، إذ أصدرت المحكمة الإدارية العليا، وهي أرفع هيئة قضائية في القضاء المختص بنظر القضايا التي تكون الحكومة طرفا فيها، حكما بإلغاء وجود الحرس الجامعي بالجامعات المصرية. وهذا الحرس يتبع وزارة الداخلية ويباشر عمله داخل الحرم الجامعي رغم أن قانون الجامعات يحظر وجود الشرطة داخل أسوار الجامعة. وكان الحرس حتى سبعينيات القرن الماضي لا يوجد سوى عند أبواب الجامعات كما هو متبع في كل المقرات العامة في الدولة.

تفاقم الوضع منذ السبعينيات بتأسيس هذا الحرس وانتشاره المكثف داخل الحرم الجامعي ومباشرة صلاحيات تتمدد واقفيا لدرجة التعرض للمظاهرات والوفقات الاحتجاجية التي يقوم بها الطلاب أو الأساتذة أنفسهم داخل أسوار الجامعة. وهو ما رأى أساتذة كثيرون أنه يمثل «انتقاصا للاستقلال الذي كفله الدستور والقانون للجامعة. وقيدا على حرية الأساتذة والباحثين والطلاب» و«أن الحرس الجامعي لا يتفق وأعراف الجامعة التي من المفترض أن تكون هي المكان الصحي للتعبير... وأن تعلم الديمقراطية يبدأ من الجامعة» و«أن دور حرس الجامعة من الممكن أن يقوم به اداريون تابعون للجامعة... الخ.

فما الذي جرى ليصل الأمر إلى تجاوز الأعراف والقوانين وحتى الدستور؟

يتطلب الأمر إطالة تمتد إلى مراحل سابقة وصولاً إلى هذا الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا والتوقف عند المحطات الرئيسية في هذا السياق:

● كان الطلاب المصريون طوال القرن العشرين طرفاً في تشكيل المكون الثاني مع العمال وكفاطرة للحركة الوطنية المصرية. وقد حصل الطلاب المصريون على شهادة عالمية تؤكد هذا الدور. إذ كان «يوم الطالب العالمي» هو من إنتاج الطلاب المصريين وصاغته دماؤهم. وتقرر الاحتفال عالميا إثر حدث هائل جرى في مصر عام ١٩٤٦ الذي شهد إحدى ذرى النضال الوطني المصري المصاحبة لنهوض حركة التحرر الوطني العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية. وكانت مصر تحت الاحتلال.

انطلقت مظاهرة عارمة من جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) متجهة من الجيزة إلى القاهرة. لدى عبور المظاهرة كوبري عباس (كوبري الجيزة الآن) إلى الضفة الشرقية للنيل، تم فتح الكوبري وجرى إطلاق نار كثيف على الطلاب من ضفتي النيل، وأستشهد كثير من الطلاب بالرصاص أو غرقا. وكان هذا الحدث الذي هز مصر والضمير العالمي وراء الاحتفال العالمي سنويا بهذا اليوم.

● في عام ١٩٦٨ انفجرت مظاهرات طلابية عارمة احتجاجا على الأحكام المخففة التي صدرت بحق قادة سلاح الطيران في المحاكمات الشهيرة التي جرت للمقصرين عقب نكسة ١٩٦٧. ورغم اتساع هذه المظاهرات فقد أمر الرئيس جمال عبد الناصر بعدم التعرض لها أو استخدام العنف ضدها. بل قام بإصدار بيان ٢٠ مارس استجابة للمطالب الطلابية والوطنية في هذا الوقت.

● عقب انقلاب السادات – هيكل مايو ١٩٧١ وأدراك حقيقة أن السادات لا يرغب في خوض حرب للتحريض، وظهور معالم سياسته البيمينية، بدأ اندلاع المظاهرات العمالية والطلابية، إذ كانت الجامعات والمصانع من أهم ميادين الممارسة السياسية منذ الستينيات. ومثلت التحركات الجماهيرية الواسعة وفي القلب منها العمال والطلبة تحديا كبيرا للسلطة، حيث لعب الطلاب الشيوعيون والناصريون الدور الأبرز في الجامعات. ودخل السادات حرب ١٩٧٢ مجبرا. وبعد الحرب التي قام هو نفسه باغتتيال نتائجها الميدانية وبطولة ضباط وجنود مصر بدأ السادات الإيفال في تعميق انقلابه على الخط الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (وصولا إلى اتفاقيات العار مع العدو الصهيوني). وحيث لم تقلح عمليات تكوين ميليشيات من شباب الإسلاميين في مواجهة الناصريين والشيوعيين لتقليص نفوذهم ونشاطهم العارم في الجامعات. وإذ أقلت زمام الميليشيات

ليس بالأمن وحده تستمر نظم الحكم



(حيث انقلب السحر على الساحر عام ١٩٨١) فقد قام السادات بتأسيس حرس الجامعات عام ١٩٧٩، وتوسع حجم ونشاط هذا الحرس وصولاً إلى الوضع الراهن الذي قال فيه القضاء كلمته. أي أن تأسيس هذا الحرس تواكب مع سياسات الأزمة، وتساعد دوره وتضخم حجمه مع تفاقمها وامتدادها إلى كل جوانب الحياة المصرية.

مأزق السلطة وتحديات الحل:

لا يجد النظام الحاكم في مصر طريقاً غير تضخيم قوات الأمن وتحويلها من حماية المواطن إلى حراسة الطبقة الحاكمة النهاية وسلطتها السياسية. وهكذا وصلت قوات الشرطة إلى حجم غير مسبوق.

في الماضي كانت دوريات الشرطة تجوب الشوارع للقيام بمسؤولياتها في حماية أمن المواطنين. غاب ذلك الآن، وأصبحت المهمة الأولى هي حماية السلطة من غضب الشعب.

في الجامعات (وهي موضوعنا)، وبدلاً من زيادة أعضاء هيئات التدريس وتحسين ظروفهم المادية، وتطوير المعامل وتوفير امكانيات الارتقاء بالعمل الأكاديمي، فإنه يجري تضخيم قوات الشرطة بينما التعليم العالي ينهار ويصل إلى الحضيض بشهادة مؤسسات دولية.

لقد أصبح الشعب المصري بطبقاته وفئاته الاجتماعية الكادحة هو العدو الأول للطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية وتراه كمصدر للخطر الحقيقي عليها وعلى مصالحها، وتكرس كل طاقتها في مواجهته.

إزاء المأزق الذي سببه حكم المحكمة الإدارية العليا، لا سبيل سوى ولوج طريق التحايل على الحكم لإفراغه من مضمونه، وهو ما أفصح عنه أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء «إن مفهوم الحكومة للحكم، هو أنه ألغى تبعية الحرس لوزارة الداخلية، حتى لا يكون هناك شرطي تابع لوزارة الداخلية داخل الحرم الجامعي.. الخ». لقد أجادت الحكومة هذه التحايلات، ويعتبر التحايل على حكم المحكمة نفسها في قضية أراضي مدينتي الصادر ضد أحد أبرز أعضاء لجنة السياسات (هشام طلعت مصطفى) نموذجا حيا لم تمض عليه أسابيع قليلة.

ليس بالأمن وحده تستمر نظم الحكم:

لم يعرف التاريخ إمكانية استمرار سلطة سياسية مهما كان حجم ما تمتلكه من قوات أمنية تروع وتقمع بها الناس. تضخم قوات الأمن ومضاعفة أحجامها قياسا على الأحجام الملائمة لإنجاز مهامها المحددة لا يمثل إضافة، ولكنه يكون خضما من قوتها، بل يكون سلاحا ذا حدين. ولا يزال في الذاكرة تمرد قوات الأمن المركزي عام ١٩٨٦ التي تشكل القسم الأكبر من قوات الشرطة.

إن الضمان لاستمرار النظم هو تحقيق أمن الوطن وتوفير العدالة الاجتماعية، وإرساء الحقوق والحريات للمواطنين، وليس قمعهم لضمان وتأمين نهبهم وفتح أبواب الوطن لكل اللصوص الامبرياليين والصهاينة لتجريف الوطن.

■ ■

«إسرائيل» الرابعة عالمياً في تصدير الأسلحة

وسّعت نطاق نشاطها ليشمل تركيا، استراليا، الأرجنتين، تشيلي، كولومبيا، جنوب أفريقيا، الإكوادور، المكسيك، بنما، ، سويسرا، ألمانيا، ماليزيا، اندونيسيا، تاوان، الهند، الصين، اريتريا، نيجيريا، أثيوبيا، «جنوب» السودان، «كردستان» العراق، كينيا، زائير، أوغندا، ليبيريا، زيمبابوي، أنجولا، سلوفينيا، كرواتيا والفلبين.

في السياق نفسه، قال المحلل للشؤون الأمنية في «هآرتس»، يوسي ميلمان إن «إسرائيل» تهدف من وراء بيع الأسلحة تحقيق الأرباح والعلاقات الدبلوماسية مع دول العالم الثالث، وبحسبه فإن ١٠ في المائة من تجارة السلاح في العالم تسيطر عليها «إسرائيل» وتحصد أرباحا مالية هائلة من صفقات السلاح، يتوقع أن تصل في ٢٠١١ إلى أربعة مليارات شكيل، حسب «القبس» الكويتية...!

■ ■

ذكرت تقارير صحفية إسرائيلية أن الكيان الإسرائيلي أصبح رابع «دولة» مصدرة للأسلحة في العالم، أي قبل بريطانيا، مشيرة إلى أن شبكة بيع الأسلحة الإسرائيلية توغلت وتغلغت في عدد من الدول الإسلامية مثل تركيا وماليزيا واندونيسيا، وتصدر أكثر من ٥٠٠ نوع من الأسلحة والمعدات العسكرية، يتم إنتاجها في ٢٢٠ شركة إسرائيلية، وتقوم بعقد صفقات بواسطة الصناعات العسكرية الإسرائيلية «تاعاس» وفق نظم وقوانين وزارة الحرب الصهيونية. وقال الجنرال المتقاعد، ابلي شاحال، إنّ جهاز الموساد تمكن من تشكيل مجموعة من الشبكات السرية تتولى تسويق السلاح الإسرائيلي إلى أكثر من ٥٠ دولة، في مقدمتها الولايات المتحدة التي تشتري أنواعا عدة من السلاح الإسرائيلي. ووفق المصادر الرسمية فإنّ «الدولة العبرية»

الحرب العالمية الثالثة، ولكن في الحرب العالمية الرابعة ستستخدم العصي والحجارة».
نعرف ما قصده، وكان معه كل الحق، ولكن ربما لا يكون موجودا من يستخدم العصي والحجارة.
ربما تكون هنا أضرار جانبية، كما يؤكد القادة السياسيون والعسكريون الأمريكيون دائماً، من أجل تبرير موت الأشخاص الأبرياء.
في أي حرب نووية تشب، الضرر الجائبي سيكون حياة البشرية نفسها.
فلنمتلئ بجرة المطالبة بالقضاء على كل الأسلحة النووية والتقليدية، وكل ما ينفع من أجل صنع الحرب.

■ **فيدل كاسترو روز**

١٥ تشرين الأول ٢٠١٠

رسالة.. ضد الحرب النووية

حق أية أمة كانت وحق مجموع شعوب الكوكب بالحياة.

يوجد اليوم خطر داهم بوقوع حرب يستخدم فيها هذا النوع من الأسلحة، ولا يراودني أي شك أن أي هجوم تشنه الولايات المتحدة و«إسرائيل» على جمهورية إيران الإسلامية سيتحول حتما إلى نزاع نووي عالمي.

من واجب الشعوب أن تطالب السياسيين بحقها بالحياة. ليس بمقدور أحد أن يعطي لنفسه الحق بعدم الاكتراث، ولا أن يضع دقيقة واحدة من المطالبة بحق جنسه وحق شعبه وحق أعز الناس إليه عندما يكون هذا الحق موضع مثل هذا الخطر؛ في الغد ربما يكون الوقت قد تأخر.

ألبرت آينشتاين نفسه قال: «لا أعرف أي سلاح سيستخدم في

في القسم الخامس والأخير من رسالته المناهضة للسلاح النووي يصل الزعيم الكوبي فيدل كاسترو إلى خلاصات بحثه بهذا الموضوع مستشهداً بأينشتاين، ومحذرا من مغبة مغامرة نووية أمريكية-إسرائيلية مع إيران؛

إن استخدام الأسلحة النووية في أية حرب جديدة ينطوي على نهاية البشرية. هذا ما تكهن به العالم ألبرت آينشتاين، الذي تمكن من قياس قدرتها التدميرية على توليد ملايين الدرجات من الحرارة التي بوسعها أن تبخر كل شيء ضمن نطاق فعل واسع. الباحث العبقري كان رائدا في تطوير هذا السلاح قبل أن يمتلكه نظام الإبادة النازي. أية حكومة في العالم ملزمة باحترام



مظاهرات فرنسا: إعلان نهاية حقبة نيوليبرالية



ويليام بفاف / ترجمة قاسيون

باريس - يعبر ارتفاع ضغط الدم في المظاهرات، واحتجاجات الطلاب والشباب في أوروبا الغربية، عن حالة مرضية.

بلغة الطب، وفيزيولوجيا العصور الوسطى، يترافق ضغط الدم المرتفع في جسد الإنسان مع ميل المزاج إلى الغضب. وباللغة الفرنسية، كلمة «colere» تعني الغضب والسخط، وتجد مرادفا لها، في جميع لغات دول العالم الغربي.

ما يثير الاضطراب السياسي، القائم حالياً، ليس رفع سن التقاعد، إنما هو غضب الشعب على أولئك الذين تسببوا بالأزمة الاقتصادية، وتمت مكافأتهم، بينما ترك الناس جميعا يواجهون عواقبها. فمقارنة بأهدافها المفترضة، «التقاعد المبكر، ضمان حياة العاملين، الوفرة للجميع» خرجت الاحتجاجات، كليا، عن المنطق، وغدت غير مفهومة.

«سئم الفرنسيون حالهم»، هذا ما كتبه بيير فيانسون، قبل فترة قصيرة من انفتاح أبواب الجعيم على العاصمة باريس، في ربيع عام ١٩٦٨ . وتخلصت فرنسا من سأم حالها، إثرها .

في رahun زمننا، يتوق طلبة فرنسا ونقابات عمالها إلى اجتراح مآثرة تضاهي مآثر أيار ١٩٦٨ . وهذا يفسر، جزئيا، لماذا تلاميذ «ليسيه» (الذين تتراوح أعمارهم مابين١٥ – ١٨ عاما)، وحتى التلاميذ الأصغر عمرا، من «الزملاء» في المدارس الإعدادية الفرنسية، ينضمون إلى زملائهم الأكبر سنا من طلاب الجامعات والأساتذة، في مظاهرات التعبير عن الغضب، ويبرهنون على قدرتهم على نقل العدوى، وحتى على خطورتهم (لدرجة أن البوليس الفرنسي شعر بالخوف من التعامل مع متمردين أحداث، يستحيل ضبطهم أو التحكم بهم).

بعد أن صدرت إشارات تحدّ خفيفة لحكومة ساركوزي من أقلية من اتحادات فرنسا النقابية، وليس دافعها الأساسي أكثر من تفاصيل السياسات النقابية الداخلية، تجاوز اتساع نطاق الاحتجاجات الحالية قدرة النقابات على احتوائها، لدرجة أنها امتدت إلى الدول المجاورة، شاملة الموائئ، وعمال السكك الحديدية وورشات صيانتها، والمطابع، وسائقي الشاحنات، والموظفين في العامل، وكافة عمال المرافق الأخرى، عمليا . مثلما أعلنت أحداث عام ١٩٦٨، انتهاء حقبة، تعلن أحداث خريف عام ٢٠١٠، عن انتهاء عصر تاريخي. وكل أولئك الذين يدعون أنهم إصلاحيو الحقبة الجديدة أو يحاولون الظهور كمصلحين، عاجزون عن الخروج من استحقاقات النظام القديم وبناء الأخلاقية، حيث تولى المال زمام السيطرة.

مثال ذلك لدى الأمريكيين، كان قرار محكمة الولايات المتحدة الدستورية العليا، في الشهر الأول من العام «قضية «مواطنون متحدون» ضد اللجنة الفيدرالية للانتخابات) الذي سلم الحكومة الأمريكية لكبرى الشركات. إذ تم منح الشركات الاحتكارية (بأموالها المعلنة أو المخفية مصادرها ووجهتها، بما فيها مبالغ تمويل الحملات الانتخابية) حق التعبير الديمقراطي عن الرأي، الأعلى من كافة أنواع التعبير عن الرأي، والمهيمن عليها مع العلم أنه يتوقع أن يتجاوز الربع مليار دولار، مبلغ الأموال الموظفة في انتخابات تشرين الثاني القادم النصفية، غير المصرح عنه، بفضل المحكمة العليا، مشكورة! وفي غير بقعة من العالم الغربي، تنكشف الوظيفة الاقتصادية للمال المضارب جلية، بمثل انكشاف الجرائم التي ترتكب خدمة له، بما خلفته من ثروات لرجالات مال ممن تم إنقاذهم على حساب دافعي الضرائب، وشركات عملاقة إدارتها خارج أوطانها معفاة من الضرائب. هذه حال عالم اليوم! ومن جانبهم، سبق للأمريكيين أن أعربوا عن غضبهم من نتائج كل ما يجري،إنما بطريقتهم الفريدة من نوعها، التي تمثلت بالتشدد في

مهاجمة الليبراليين وتقديمي الديموقراطيين

الذين ينتقدون النظام برمته ويرغبون في تغييره. ويتجميع كل القوى للتصويت على زيادة قوة أولئك الذين تسببوا بالأزمة، إلى جانب أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ممن يؤيدون النظام ويرغبون بتخليده. هذه هي حال عجائب الديمقراطية الأمريكية، حيث يمكن للأمريكي الأصل فقط أن يرى الإيديولوجيا القومية التي تصرخ: «يحيا الثري الذي حقق ثروته اليوم! غدا سأصبح ثريا! خفضوا الضرائب على الأغنياء! ذات يوم سأعُدو غنيا! كونوا أذكى من بقية العالم، وكافئوا أصحاب البنوك النهابين ومضاربي وول ستريت بمنحهم ثالوث التعويضات والعمالات والمكافآت! مجدّوا الشركات العملاقة التي لا تكتفي بنقل معاملها إلى الخارج، بل وإدارات محاسبتها أيضا، كي تتمكن من أن ترفع عن كاهلها عبء الخضوع لمصلحة الضرائب الأمريكية!...هكذا يتحدث الحكماء!

وتلك هي أزمة نسختي الرأسمالية الأمريكية والبريطانية، حاكمتي العالم منذ تسبب ميخائيل غورباتشوف بانهييار النظام الشيوعي، عبر إصلاحه. وخشي منافسو غورباتشوف العواقب، فأراحوه مع النظام، وبالنتيجة، تولى اللصوص والنهابون زمام الحكم.

فابتهج الأمريكيون، وقرروا أن الرأسمالية الأمريكية هي التي «انتصرت» في الحرب الباردة. وإذا كانت الرأسمالية المنظمة والعقلانية استطاعت القيام بهذا الإنجاز، فبمقدور الرأسمالية المنفلتة واللاعقلانية إنجاز مآثرة أكبر عبر نهب مجتمعات الغرب والشرق على حد سواء! والنتيجة: كل ما نشهده منذ مطلع القرن الجديد، بعدما أظهر النظام الاقتصادي الغربي المنفلت تهتكه الأخلاقي، وولاه لجشع لا تبدو له حدود، مهما تكن الوعود الخلبية التي يقطعها باراك أوباما وديفيد كامرون، زعيما الدولتين المسؤولين عن تفجر الأزمة السارية.

■ ■

◀ **حمزة منذر**

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فرضت الإمبراطوريتان- الفرنسية والبريطانية- على شعوب منطقتنا خرائط جديدة بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية، وألقت لندن وباريس بكل المتعاونين معهما من القادة العرب الواهمين بإمكانية قيام «مملكة عربية جامعة» في غياب النفى، أو كلفت بعض الذين ارتضوا بدور التابع والعميل القيام بإدارة الحكم تحت إشراف الانتدابين الإنكليزي والفرنسي من المغرب العربي إلى الجزيرة العربية، وصولا إلى بلاد الشام وأرض الرافدين.

ولا يفوتنا التذكير بأن الحدث الأبرز في التقسيمات الاستعمارية الجديدة آنذاك كان العمل على «إقامة كيان غريب وقوي في الجسر البري الذي يربط بين آسيا وأفريقيا العربيّتين» حسبما جاء في تقرير



رئيس وزراء بريطانيا كامبل بيترومان إلى مجلس العموم عام ١٩١٠، أي قبل إشهار وعد بلفور بسبع سنوات. ومنذ ذلك الوقت تحول المشروع الصهيوني الذي جرى إقراره في مؤتمر بازل ١٨٩٧ إلى نقطة الصراع الأهم بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الحركة الصهيونية العالمية- رأس حرية الإمبريالية العالمية والحاضنة الأساسية لإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين كثكنة عسكرية متقدمة لها في الشرق الأوسط تحمي مصالحها الاستعمارية وتمنع شعوب المنطقة من أي تقدم.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية جاء قرار تأسيس الجامعة العربية (آذار ١٩٤٥) ليس من أجل جمع شمل العرب أو كما يتوهم البعض خطوة على طريق وحدتهم، بل بموافقة بريطانيا- فرنسية بهدف إحكام السيطرة على الشعوب العربية عبر مجلس حكام يتولى قهر وضبط حركة شعوب المنطقة التي لم تهدأ انتفاضاتها وثوراتها يوما ضد النظام الكولونيالي الذي فرض عليها بالحديد والنار. ومن جهة ثانية كانت مراكز اتخاذ القرار في لندن وباريس وواشنطن قد حسمت موقفها باتجاه إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ولم تشمل شرق الأردن بوعد بلفور حتى يتحول إلى «الخزان الذي سيستوعب النزوح الفلسطيني القادم من غرب النهر...» حسب تصريح ونستون تشرشل وزير المستعمرات آنذاك.

كما أن نتائج حرب ١٩٤٨ تؤكد ما ذهبنا إليه حول الأهداف التكتيكية والإستراتيجية من إقامة الجامعة العربية، والتي كانت غالبية دولها تحت الاحتلال المباشر وغير المباشر.

ولا ينكر أحد- إلا بعض المكابرين- أن حركة الشعوب العربية في مقاومة الاحتلالات ما بين الحربين العالميتين كانت أكثر فاعلية مما أصبحت عليه بعد قيام الجامعة العربية إلى أن تغير الوضع نحو الأفضل بعد فضيحة حرب

١٩٤٨ ونكبة الشعب الفلسطيني وبرزوز الحاجة الموضوعية إلى التغيير الثوري سياسيا واجتماعيا وديمقراطيا . ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع قوى العملية الثورية على المستوى العالمي، جاهر النظام الرسمي العربي بتبعيته للإمبريالية أكثر من أي وقت مضى، وفقد دوره أكثر مع انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية وأصبح يدار بالأوامر والإملاءات العلنية في خدمة المخططات الأمريكية- الصهيونية على مستوى المنطقة والعالم.

وإذا قمحصنا لوحة الجغرافيا العربية الآن والتحوّلات التي حدثت فيها منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن بالمقارنة مع مخططات سايكس- بيكو نجد التالي:

. تحولت قضية فلسطين من حركة تحرر وطني وقضية شعب وحقوق وطنية مغتصبة إلى «مشكلة عقارية» بعد الاعتراف بالكيان الصهيوني في اتفاقات أوسلو بغطاء رسمي عربي يجيز استمرار المفاوضات مع حكومة العدو بعد استكمال بناء الجدار وتهويد القدس وفرض الحصار على قطاع غزة وبقاء أكثر من عشرة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال ونفي كل الحقوق الفلسطينية المقررة دوليا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة وعاصمتها القدس!!

. تنتشر قوات فصل دولية في السودان والصومال ولبنان والصحراء الغربية والموريتانية إضافةً إلى عدد كبير من القواعد العسكرية الأمريكية والغربية من المغرب إلى بلدان الجزيرة العربية، ناهيك عن الأساطيل والبوراج العسكرية في مياه الخليج وبحر العرب والبحرين الأحمر والمتوسط.

. يلوح في الأفق شبح تقسيم السودان ليس فقط إلى شمال وجنوب، بل يجري العمل على فصل إقليم دارفور عن جسم الدولة وتحويل منطقة «أبيي» الغنية بالنفط والمعادن إلى ما يشبه وضع كركوك في العراق المهدد بالتفتيت في أية لحظة، ولا يغير من هذه الحقيقة إعادة تموضع قوات الاحتلال الأمريكي ولجوؤها إلى القواعد العسكرية الكبرى في الصحراء وخارج المدن العراقية على تخوم الحدود مع سورية وإيران والأردن.

. تتحول قضية «تورث» الحكم في مصر إلى عنصر إضعاف لكيان الدولة ولغاء دورها الإقليمي وخصوصاً في أفريقيا، ناهيك عن عجزها عن أي دور في القضية الفلسطينية وحتى على مستوى حصار قطاع غزة، لا بل كان الدور المصري مكملاً لشروط الاحتلال الإسرائيلي في تجويع أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع.

وهكذا نلاحظ تغيير الخرائط دون تغير الحكام العرب، وكل ما نشهده يعبر عن فشل النظام الرسمي العربي في مواجهة المشروع الصهيوني، وهنا لا خيار أمام الشعوب العربية إلا التزام خيار المقاومة والنضال على جبهتين: جبهة دحر العدوان الأمريكي- الصهيوني وتحرير الأرض، وجبهة الخلاص من حكام دول الاحتلال العربي فاقدَي الكرامة الوطنية!

تصاعد احتمالات الاشتباك مع الصين



الحاد عن ثلاثين عام من عمر العولمة.

لكن أكبر معضلة يواجهها برنانكه هي الصين، التي كانت شريكاً محببا للولايات المتحدة حينما كانت تتخم الخزائن العامة، وترفع الاستهلاك إلى مستويات تاريخية تملأ خزائن وول ستريت. أما اليوم، فيرغب برنانكه بتغيير الوضع، لأن شراء الدين الأمريكي يمنع بنك الاحتياطي الفيدرالي من تنفيذ سياسته النقدية. ولسوء حظه، لا تبدي الصين أي تعاون! وتواصل، بسرعة، تكديس احتياطات النقد الأجنبي (ارتفع احتياطي الصين من العملات الأجنبية إلى ٢,٦٥ تريليون دولار، في الربع الثالث من هذا العام)، لكي تبقى على ارتباط عملتها بالدولار، مما يرفع عجز الحساب الجاري الأمريكي إلى مستويات ما قبل الأزمة. وفي ذات الوقت، يصير برنانكه وشركاء على إقناع الصين بضرورة زيادة قيمة عملتها لتضييق الهوة، لأن الاختلال المتسع في الميزان التجاري يدفع العالم نحو الدخول في أزمة أخرى. بمعنى آخر، إذا استمر العجز التجاري بالتزايد، سوف يستحيل على الاحتياطي الفيدرالي «تشبيب» الاقتصاد الأمريكي، داخليا .

نظام «بريتون وودز» وعلى حالة احتياطي العملات بالدولار؟! ويبدو لي أن الإدارة الأمريكية قررت تخفيض معدلات البطالة، وسد العجز في حسابها الجاري، ولا وسيلة لديها، لتحقيق ذلك، إلا تخفيض قيمة الدولار، قسرا . وبهذه الطريقة ستكون المعامل الأمريكية، لا الألمانية ولا اليابانية، هي التي تزغرد فرحا بتدقق الطلبيات الجديدة نحوها، نتيجة انتعاش الطلب في جميع الأسواق النشطة».

توصل برنانكه لنفس نتائج إدوارد هيو، ولكن هذا لا يعني أن إستراتيجيته لن تلحق الضرر بحلفاء الولايات المتحدة. بل على العكس، لأن «التسهيلات الكمية»، برنامج إفقاره لجيرانه، سيجبر شركاه التجاريين على اتخاذ إجراءات لضبط رؤوس الأموال، إلى جانب إجراءات أخرى حمائية، من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار. كما سيؤدي إلى انخفاض قدرتهم على المنافسة، فيما تتصارع أكبر اقتصادات العالم على الاستئثار بالحصصة الأكبر من أسواق التصدير. ومن شأن هذا الصدام الوشيك أن يؤدي إلى تفكيك النظام التجاري السائد، والارتداد

لقاء القوى اليسارية العربية في بيروت..



العدو مأزوم ومهزوم سياسياً ومعرفياً.. وعلى اليسار ألا يضيّع الفرصة!

تاريخية أن نتفوق معرفياً فهل نستفيد من هذه الفرصة، ونسمح للواقع أن يصنع يسارنا الفعال، علماً أن الفرص التاريخية لا تتكرر في الزمن كثيراً، بل كل /٥٠ - ١٠٠ / سنة.

كي يلعب اليسار دوره المطلوب بتنظيم المواجهة الوطنية ضد المشاريع الاستعمارية والصهيونية، أي كي يلعب الدور المطلوب منه بالمقاومة والممانعة، فالمطلوب اليوم ليس إعادة تعريف اليسار، وإنما المطلوب إعادة تعريف قوى اليسار في العالم العربي، وأهم قضية تتطلب المراجعة هي مفاهيمنا نفسها، وأعتقد أننا نفكر ونصنف على أساس المفاهيم التي تكونت في أواسط القرن الماضي حول اليسار واليمين في العالم العربي، بينما القضية قضية ممارسة، فكثير من القوى التي تسمى يسارا أصبحت اليوم يميناً إذا انطلقنا من مفاهيم وتقسيمات الخمسينيات، وقوى أخرى كنا نطلق عليها تسمية اليمين يمكن أن تكون قد أصبحت يسارا، لأن مفهوم اليسار يتحدد على أساس الموقف الجذري من الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية(النيوليبرالية وتطبيقاتها الملموسة)، فالهمم هو الموقف الفعلي وليس الاسمي، لذلك فإن هناك اختلاطاً يمنع وحدة اليسار في هذه النقطة، وهنا يجب إبراز التمايز ووضع الحدود، والطلاق مع ذلك اليسار المزيّف غير الحقيقي.

ضمن اليسار الحقيقي(الشريف)هناك يساران، الأول بائس عاجز لا يستطيع أن يحلم ولا أن يخلق، ويسار آخر شرس وفعال قادر على التصدي لمهامه، واستعادة دور الحركة الوظيفي.

والحقيقة أن كل المبررات كانت موجودة سابقا لكي نقول إن اليسار الحقيقي غير قادر على تأدية دوره بسبب الظروف الموضوعية، ولكن هذا المبرر بدأ بالتغير منذ أوائل الألفية الثالثة بتعمق الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي الجارية اليوم، ومن خلالها سيستخلص الدور القادم لليسار، ولعل هذا كان الدافع الرئيسي لتشكيل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لوقف تشرذم الحركة، فالحزب عليه أن يلعب دوره الوظيفي، أما إذا تحول إلى مجموعة من الناس دون دور، فلا يمكن عندها القول بأنه حزب بالمعنى الحقيقي.

إن اللجنة الوطنية قد وضعت إعادة الدور الوظيفي للشيوعيين السوريين كهدف أمامها، أي استعادة دور الحزب الشيوعي السوري في حياة البلاد، وفي العام ٢٠٠٢ عندما تأسست اللجنة، كنا نرى آفاق الأزمة الرأسمالية وتبيناً أن الحركة الثورية بدأت تتوفر لها الظروف الموضوعية للصعود القادم، وهذا الصعود سيتم عبر توفير الأزمة الرأسمالية العالمية الظروف الموضوعية له.

ولكي يتم استعادة الدور الوظيفي، وكي تلعب الدور المطلوب في المقاومة والممانعة والمواجهة يجب أن تتوفر ثلاثة أمور!

أولاً:مراجعة جدية للتاريخ(الحركة اليسارية والشيوعية)والمشكلة أننا مقيدون بمدرستين هما المدرسة الشرقية البونومارتوفية، والمدرسة الغربية الإلتشينية التي تكلمت عن الظاهرة السوفييتية، فخارج هاتين المدرستين ألا توجد معطيات جديدة؟ نقول إنه يجب إعادة ومراجعة نقدية جدية من منطلق المعرفة اليوم، ويجب أن نستعيد المنصة المعرفية التي سمحت لأسلافنا بالانتصار، فالمطلوب الانتصار معرفيا قبل كل شيء.

ثانياً: تطوير الخطاب، فالحركة الثورية في تقدم، ونحن بمرحلة انتصار بكل أنحاء العالم، لكن أكثرنا ما زال يتكلم بعقلية المهزومين، والمفارقة أنه عندما كنا نهزم كانت عقليتنا عقلية منتصرين، واليوم عندما توفر الطرف لكي نتنصر ما يزال البعض يتصرف بعقلية المهزومين..!

ثالثاً: تطوير الأدوات، وخاصة التنظيم كأداة اتصال مباشرة مع الجمهور الواسع الذي يحسن استقبال خطاب من يعبر عن مواقفه ومصالحه فعلاً .

مستوى المنطقة، حيث إن برامجنا على المستوى الجزئي يمكن أن تجمع فئات واسعةأوسع من طيف الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الأساسية بالتغيير، وهذه البرامج ليست شعارات وإنما أفكار ورؤى، ولكي تكون قادرة على إقناع أصحاب العلاقة يجب صياغة النموذج القادم، نموذج مرحلة تراجع الرأسمالية العام.

في ما يتعلق بالديمقراطية، من المفيد أن نتذكر أن الليبرالية الاقتصادية في الغرب أنتجت ليبرالية سياسية، أي أنتجت منظومة القيم السياسية والحريات السياسية، وهذه تعبير عن ميزان القوى الطبقي، فالقوى العاملة بأوروبا دفعت دماء كثيرة حتى حصلت على حقوقها الديمقراطية التي تمارسها الآن، والتي يجري صراع لتخفيضها، ولكن البعض ظن . في الفترة الأخيرة . أن الليبرالية الاقتصادية هي المدخل لليبرالية السياسية، ونسي حقيقة أن الليبرالية الاقتصادية في العالم النامي تعني المزيد من القمع وتقييد الحريات السياسية، لذلك السؤال: من أين نبدأ؟من شعارات ديمقراطية عامة فضفاضة هي بمستوى وضع جماهيري غير ناضج للعمل السياسي أم نبدأ من مكان آخر!! أي أن نبدأ بمعالجة القضية الاقتصادية . الاجتماعية لأنها جوهر القضية الديمقراطية.

تفسير..تغيير

عندما لا يتحقق التغيير يكون هناك مشكلة بالتفسير، وهذه معادلة ذات بعد بسيط،بينما المعادلة معقدة وبعدها مركب، لأن بين التفسير والتغيير مساحة فارغة هي أدوات التحكم للانتقال من التفسير إلى التغيير، وهنا تكمن المشكلة بحركة اليسار ككل.

يجب أن نبني ونصقل أدواتنا المعرفية العملية التي تسمح لنا بالانتقال من التفسير إلى التغيير، وهي على تخوم التغيير والتفسير معا .

فإذا كان هناك خط سياسي صحيح لكن الجماهير غير مقتنعة، به فآين تكمن المشكلة؟ هل الجماهير غير ناضجة بعد، أم يجب تحميل المسؤولية لذات وجلدها! بينما قد تكون المشكلة إرسالاً واستقبالاً فقط، حينما نتحدث عن الحريات السياسية والديمقراطية، من نخاطب؟ من المستهدف؟ لمن نرفع الشعار؟ كأّن البعض يطرح الشعار استجداءً من أحد ما!! كيف الظفر بالديمقراطية والحريات السياسية في ظرف تناسب القوى فيه ليس لمصلحة القوى اليسارية؟ أليست الحريات والديمقراطية تعبيرا عن تناسب قوى طبقي؟ فلكي تتطور الديمقراطية يجب تغيير ميزان القوى الطبقي.

التجارب الديمقراطية في التاريخ كانت غير مسبقة وغير مستنسخة، وكل استنساخ لتجربة سيفشل إذا لم يبدع شيئاً جديداً؟فما هي الإشكال الملموسة في التطبيق لهذه الحريات والديمقراطية؟أما عن العلمانية في العالم الثالث فقد ارتبطت في حالات كثيرة بالديكتاتورية العسكرية، وكذلك الليبرالية الاقتصادية، فقد ارتبطت بدورها بمزيد من قمع الحريات السياسية.

الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية لا يوجد اتفاق حول اتجاهها، ولا يوجد وضوح بالأجال الزمنية حول مراحلها، ولا يوجد حالياً تشخيص أين نحن من الأزمة، وما هي طبيعة الأزمة.

فهم الأزمة يسمح لنا بصياغة برنامجنا الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يستطيع نفي الرأسمالية، وبرامجنا لا تزال حتى الآن جزئية ومحلية، بينما حجم الأزمة وتطور القوى المنتجة يتطلب حلولاً من نوع آخر، فالأزمة معقدة ومركبة والحلول يجب أن تكون على وزنها مركبة، وهذا لا يمكن أن يقوم به إلا الأحزاب والمفكرون ومراكز الأبحاث. نحن انتصرنا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تفوقنا على خصمنا معرفياً، وهزمتنا في النصف الثاني عندما تفوق خصمنا علينا معرفياً، والخصم اليوم بحالة أزمة، ولدينا فرصة



قدم الرفيق د.قذري جميل عدة مداخلات في المحاور الثلاثة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: لا يمكن وضع برنامج محلي إلا من خلال رؤية العام والكلي، ولذلك تردّي أهمية كبرى نظرية. عملية قضية فهم الأزمة الحالية وتداعياتها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وهذه ليست واضحة تماماً ، وليس هناك اتفاق عام حولها . تاريخياً كان يمكن أن يجري نمو بلا عدالة اجتماعية، أي أن يجري تطور القوى المنتجة بلا عدالة اجتماعية، ولكن ما يجري اليوم أن مستوى التمرکز الرأسمالي وصل لدرجة أن النمو أصبح مستحيلاً في ظل نمط توزيع الثروة القائم، والمؤشرات كثيرة، كعدد الجياع، وأزمة الغذاء القادمة، والإحصائيات التي تؤكد أن أغنى /٢٠٠ / رجل في العالم يملكون ثروة تكفي لاستهلاك /٢.٥ / مليار شخص.. مستوى تمرکز الثروة يهدد أصحاب النظام الرأسمالي الذين بدؤوا يفهمون هذه الحقيقة، وبدؤوا بالبحث عن الحلول.

إذا كان النمو تاريخياً هو شرط للعدالة الاجتماعية، فإننا قريباً سننتقل إلى وضع يصبح فيه الشرط الضروري للنمو هو العدالة الاجتماعية، وهي كلمة مبسطة للاشتراكية. فالاشتراكية، هي نمط توزيع للثروة في النهاية، أما العدالة الاجتماعية في ظل الرأسمالية فتعني تخفيف حدة الفوارق، وأعتقد أن شكل تمرکز الثروة اليوم يمنع حل الأزمة أولاً . ثانياً: أثبتت الحياة والأزمة العالمية أن المدرسة النقدية الميركانتيلية هزمت، وأكبر دليل على هزيمتها دعوة ساركوزي لمؤتمر علمي عالمي لبحث مفهوم الناتج الإجمالي، لأنهم لاحظوا وجود كتلة نقدية أكبر من الكتلة السلعية، أي أن هناك مشكلة في الحسابات، فطرحت هذه القضية من جانبهم دليل هزيمة في المجال النظري، والمعارك الطبقيّة قبل أن تحسم على الأرض تحسم في المجال المعرفي، فالثورة الفرنسية لم تكن قادرة على قطع رأس لويس السادس عشر وماري أنطوانيت لو لم يقطع جان جاك روسو و«كانت» رأس الكنيسة قبل عقود من ذلك.

وهكذا تحقّق الانتصار بمعركة معرفية كبيرة استمرت مائتي عام، ما سيفتح الآفاق لاحقاً لانتصارات أخرى، لذلك فإننا إذا تمعنا في موضوع الأزمة وتداعياتها، والنظرية وآفاقها، والنمو وعلاقته بالعدالة فيبذلّك يمكن أن نحري تصحيحاً في طريقة الرؤية . الفضاء الاقتصادي الإقليمي بات أكثر انفتاحاً بعضه على بعض، وثمة شيء جديد يتكون، وعوامل هذا المتكون الجديد يجب فهمها ودراستها ، وأهمها ضعف قبضة مركز العالم الرأسمالي، والعامل الثاني هو أن هذه المنطقة شكلت تاريخياً فضاء اقتصادياً واحداً قطعتة سايكس بيكو والمؤامرات الاستعمارية، لكنه يستعيد أنفاسه في هذه اللحظة التاريخية من التراجع العام للرأسمالية بفعل أزمتها، وإذا استطعنا رؤية ذلك فإننا سنصنع برامج غير محلية، برامج على المستوى الإقليمي، وإذا استطعنا وضع حلولنا وبرامجنا على

عقدت أحزاب شيوعية ويسارية عربية، يومي الجمعة والسبت ٢٢ و٢٣/١٠/٢٠١٠، لقاء في فندق «باريزيان» في عين المريسة بالعاصمة اللبنانية بيروت، لمناقشة واقع ودور القوى اليسارية العربية في ضوء الأزمة العامة للرأسمالية، وسبل تفعيل نشاطها في التصدي للعدوان الامبريالي الأمريكي الصهيوني..

تركزت المناقشات حول ثلاثة عناوين رئيسية لثلاثة محاور، هي: تنظيم المواجهة الوطنية العربية لمقاومة المشاريع الامبريالية والصهيونية، وتفعيل العمل في صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، والسعي لصياغة برنامج عمل حول الديمقراطية والحريات العامة.

شارك في اللقاء الذي جرى في إطار احتفالات الحزب الشيوعي اللبناني بالذكرى السادسة والثمانين لتأسيسه، قوى يسارية من لبنان وسورية وفلسطين والعراق والسودان والأردن والكويت والمغرب وتونس ومصر، ناقشوا على مدى يومين الوثائق التي قدمها الحزب الشيوعي اللبناني كمحاور أساسية.

وقد شاركت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في هذا اللقاء بوفد من مجلس اللجنة الوطنية ضم الرفاق د. قذري جميل وحمزة منذر وجهاد أسعد محمد.

افتتح الرفيق د. خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني اللقاء بكلمة ترحيبية أوضح فيها الغاية من اللقاء وأهميته في هذه المرحلة، مشدداً على أهمية أن يقوم اليسار العربي بدور فاعل في جملة المهام المنتصبة أمام قواه محلياً وإقليمياً، فكرياً وسياسياً واجتماعياً. ثم شرع ممثلو القوى بتقديم مداخلاتهم التي بدا فيها تباين واسع في وجهات النظر حول مجمل القضايا المطروحة للنقاش..

المشاركون في اللقاء:

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الحزب الشيوعي السوري (النور)، الحزب الشيوعي الأردني، حزب الشعب الفلسطيني، الحزب الشيوعي الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي المصري، حزب التجمع المصري، الحزب الشيوعي السوداني، حزب التقدم والاشتراكية المغربي، حركة التجدد التونسية، حزب العمال الشيوعي التونسي، حزب العمل الوطني والديمقراطية التونسي، الحزب الشيوعي العراقي، التيار اليساري الوطني العراقي، التنظيم الشعبي الناصري اللبناني، والحزب الشيوعي اللبناني.

لقطات

- شهد اللقاء نقاشات جدية جداً حول مختلف المحاور والقضايا الأساسية.. وحتى التفاصيل لم تمر من دون أن يحصل حولها الكثير من الأخذ والرد..**
- حضر اللقاء وشارك في مناقشة بعض محاوره عدد من الباحثين والمحللين، من بينهم الرفيق د. كمال حمدان، ود. فارس شتي، ود. ميخائيل عوض.. وآخرون.**
- لفت النظر بشدة وجود بعض الرفاق من شباب اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هامش اللقاء، وقد قدم بعضهم مداخلات فردية هامة.**
- غاب عن اللقاء ممثلو قوى اليسار في دول عربية كثيرة، لعل أبرزها اليمن والجزائر والبحرين.. كما غاب الحزب الشيوعي السوري (صوت الشعب).**

- برز في الاحتفال الجماهيري الذي نظمه الحزب الشيوعي اللبناني عقب اللقاء، بمناسبة الذكرى السادسة والثمانين للتأسيس، اكتظاظه بالعناصر الشابة من كلا الجنسين..**

نحو دور فاعل لليسار في مواجهة التحديات الكبرى

الموقف من خيار المقاومة هو الأساس



وقدم الرفيق حمزة منذر مداخلة جاء فيها:

شكر الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني التوعم باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هذا اللقاء .. تحضرني اليوم ذكرى ندوة أقيمت في دمشق أواخر ٢٠٠١ تحت شعار «هل للاستراكية مستقبل؟» وقد شارك في تلك الندوة مجموعة من الباحثين، الغالبية الساحقة منهم يعلنون يساريتهم، بل وحتى شيوعيتهم، ومنهم من غادر هذه القاعة وقال متشائماً: «ها قد بلغت من عمري الحزبي خمسين عاما ولا أجزم بانتصار الاشتراكية»، ولكن من بين الباحثين-

القاعدة الاجتماعية.. والقاعدة الجماهيرية

وقدم الرفيق مهند دليقان مداخلة هامة قال فيها:

أولاً: حول من يمثل اليسار.. هناك من تحدث في هذا اللقاء عن اليسار البرجوازي، والحقيقة أن اليسار البرجوازي كحركة سياسية تقدمية أدت دورها في الثورة الفرنسية، ومع نهاية الثورة انتقلت مباشرة إلى المواقع الرجعية. حالياً هناك من يتحدث عن برجوازية وطنية، وهذا الكلام كان مبرراً في النصف الأول من القرن العشرين، أيام حركات التحرر الوطني والعالم ثنائي القطبية، وكانت سياسة الاتحاد السوفييتي في حينه، إقامة جبهات وطنية في الشرق، وجبهات شعبية في الغرب، حالياً لا يمكن الحديث أبداً عن أية برجوازية وطنية، والسبب هو العولة الاقتصادية فتحت ضغط العولة فإن أي رأسمال وطني يتحول مباشرة إلى رأسمال طفيلي.. غير مسموح له أن يبقى رأسمالاً دون تحوله إلى رأسمال طفيلي.

أما حول تحديد فئات وشرائح الطبقة العاملة، فنتيجة ازدياد الاقتصادات الريعية الخدمية زادت فئة من الطبقة العاملة هي فئة حثالة البروليتاريا التي تحدث عنها إنجلز، وحدد دورها بأنه دور هامشي في العملية الثورية، مبينا أنها يمكن أن تلتحق بالركب، لكن لا يمكن أبداً التعويل عليها . الفئة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها هي البروليتاريا الصناعية، المنتج الأساسي للقيمة المضافة، أي المنتج الأساسي للثروة. يضاف إلى ذلك ضرورة ملاحظة دور العمل الذهني ومفصلية هذا الدور.. البيان الشيوعي ١٨٤٨



وكان وحيداً آنذاك- من طرح السؤال بشكل معاكس، فقال إن هناك خطأ منهجياً في السؤال لأنه يجب أن يكون: هل للرأسمالية مستقبل؟.

الآن، مضى نحو عشر سنوات على تلك الندوة، وقد تبين أنه لا مستقبل للرأسمالية، وأوافق ما قيل عن أن الميل العالمي واضح جدا الآن باتجاه الاشتراكية.

بالنسبة لفكرة اليسار، ثمة سؤال يتكرر: ما هو موقع اليسار اليوم؟ البعض الذي يغرق في هزيمته، يعلن بشكل أو بآخر عن رغبته هو ومن يمثل في دفن اليسار، من هنا نقول إن هناك يساراً حقيقياً ويساراً اسمياً إن لم نقل مزيفاً، اليسار الحقيقي هو الثابت على المبادئ، ولا يكفي الآن الإعلان فقط عن معاداة الصهيونية والرأسمالية العالمية والإمبريالية الأمريكية، فهذا يجب أن يتوافق تماماً مع ربط هذا العداء بالعداء المطلق والسافر للبريالية الاقتصادية الجديدة وللرأسمال المعلوم المتوحش والمسلح، وعن حق قال الدكتور فارس شتي«إننا بتنا ندافع عن سايكس بيكو» وهذا مضحك فعلاً.. فرغم رفضنا التاريخي لسايكس بيكو الآن، لكننا بتنا مضطرين أن نجعلها خط دفاع الآن، لأن هدف التفيتت المطروح للمنطقة من شرق المتوسط حتى قزوين وصولاً إلى أفغانستان، التفيتت الجغرافي والديمغرافي والسياسي عبر تسعير الصراعات العرقية والإثنية والطائفية والمذهبية إلى ما هنالك، يدفعنا للقيام بذلك. ولكن مع كل ذلك لدينا

إلى مشكلة يعترىها الكثير من المغالطة، وهي كيفية تعاطي اليسار مع ما يسميه هو نفسه «القوى الدينية». إن إعلان المقاطعة مع القوى الدينية على أنها قوى دينية هو عملياً تخل مباشر ومجاني عن قاعدتنا الاجتماعية الموجودة تحت عباءة القوى الدينية. في النصف الثاني من القرن العشرين ربما كان مبرراً مقاطعة القوى الدينية التي كان يمثلها الأكبر هو حركة الإخوان المسلمين العملية والمعروف ارتباطاتها ومن تمثل، أما الآن فلا يمكن اتخاذ موقف قطعي واحد من كل القوى، فوجود حركات دينية مقاومة في الجانب الوطني على الأقل، مثل حزب

الله وحماس والمقاومات الإسلامية في العراق وغيرها.. يحتاج إلى تفسير يهدد لكيفية التعاطي معها . ماركسيا لا يمكن للشارع أن يقبل الفراغ، لذا حين كانت المقاومة مطلباً شعبياً ملحا ولم تتصدّ له حركات اليسار بسبب ضعفها أو غيابها أو عدم استعدادها فإن الناس بحثت عن بدائلها ، وطبيعي أن تبحث ضمن بنائها التقليدية، فكان ذلك البحث رافعة للقوى التي طرحت الشعار المناسب في حينه . من هنا فإن التضاد الشكلي بين اليسار والقوى الدينية (يسار- قوى دينية) هو ثنائية وهمية ومعيقة.. ولاستعادة القاعدة الاجتماعية يجب التخلي عنها، والبحث عن الآليات المناسبة التي تبدأ بتجاوز هذا التعارض الشكلي ومراجعة الشعارات الشكلية التي تشكل قشرة اليسار، وفي هذا الإطار فإن مفهوم العلمانية نفسه يحتاج إلى المراجعة.

فرصة تاريخية لهزيمة عدونا، فإلاً الأعمى لا يعترف بالأزمة المحيطة بالرأسمالية العالمية، وهذه الأزمة ليست عابرة وليست مؤقتة لأن قدرة الرأسمالية على توسيع الرسمة انتهت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وخرجت للحروب لتعالج مشاكل داخلية، ومن هنا سأنطلق إلى مسألة التحالفات حتى أصل إلى موضوع المواجهة مع العدو الصهيوني.

قديمًا كانت هناك تحالفات، لكن جوهر التحالفات الآن هو إدراك خطورة ما تفعله الإمبريالية العالمية في كل أصقاع العالم، وفي الوقت ذاته فإن النضال ضد الإمبريالية يجب أن يرتبط بالقضية الاقتصادية- الاجتماعية لأن الاقتصاد أصبح جبهة أمامية الآن وعلى درجة كبرى من الخطورة، ولا يقنعنا أحد أن الاقتراض من البنك الدولي- كما وصفه مهاتير محمد بحق حين قال: إن من يعتمد على البنك الدولي يقطع لنفسه تذكرة سريعة نحو الهاوية- فلا يقنعنا أحد بإمكانية خلق رفاه اجتماعي من وراء الاقتراض الخارجي، ونحن في سورية ناضل ضد قوى الفساد الكبرى لأننا نعتبرها بوابات لعبور العدوان الخارجي، ومن هنا نقول إن الصمود يستلزم تحقيق كرامة المواطن، أي كلمة الشعب ولقمته.

وفي المواجهة نقول:إن اليسار الحقيقي كان ضد قرار التقسيم، ونحن في الحزب الشيوعي السوري- ويدرك الجميع وهناك وثائق رغم كل التلفيق والتزوير- كنا ضد قرار التقسيم، والآن تطور الوضع إلى درجة أن الحد الأدنى الذي يجب أن نطالب به هو القرار ١٨١ ذي ١٣ ألف كيلو متر مربع، بينما يفاوض البعض الآن على ١٢ إلى ١٦٪ من مساحة فلسطين التاريخية، لأن إسرائيل ينتقي وجودها الشرعي والقانوني

ما معنى «اليسار».. فالتباينات شديدة؟!



وقدم الرفيق جهاد أسعد محمد مداخلة جاء فيها: هذه مرحلة تتطلب من اليسار العربي أن يطرح على نفسه أسئلة جدية حول مدى يساريته.. على كل حزب أن يمتلك الجرأة ليسأل:هل هو يساري حقاً؟ وهل المسألة مسألة ألقاب وصفات (تاريخية) شكلية، أم أنها ترتبط بالدور الوظيفي والتخندق والهوية الحقيقية لكل تنظيم والوحدة العضوية بين شعاراته وسلوكه ورؤاه وممارسة دوره على الأرض؟ ولعل الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب بداية تحديد مفهوم اليسار..

في هذا الإطار أعتقد أن العوامل التي ستساعد على تحديد اليساري الحقيقي من اليساري المزيف هي حزمة من المواقف والنشاطات التنظيمي والخطاب السياسي والرؤية الواسعة يترابط فيها عضواي الوطني والاقتصادي -الاجتماعي والديمقراطي، فلا يساري دون موقف واضح لا لبس فيه ضد الإمبريالية والصهيونية ومشاريعهما ومخططاتهما وعملائهما، ولا يساري دون موقف طبقي متجذر وغير قابل للمساومة والتراخي من قضايا الكادحين والمهمشين للدفاع عن حقوقهم التي تتآكل كل يوم، ولا يساري دون فهم ماركسي عميق للديمقراطية، ولا يساري دون انتماء حقيقي لروح وثقافة المنطقة.

اليوم، تتزايد آلام الجماهير في البلدان العربية من النواحي كافة، والنسبة العظمى من الناس يعانون من الفقر والبطالة والقمع والتهميش وغياب الضمانات وتراجع الخدمات أو انعدامها، ورغم كل ذلك نجد أن معظم ما يسمى قوى اليسار تتبع في واد، بينما الجماهير تصرخ وتتألم دون نصير في واد آخر، دون أن يقترب أي منهما من الآخر، وهذا يعني أن معظم القوى اليسارية قد باتت معزولة وهشة وغير مؤثرة جماهيرياً لأنها فقدت مقومات يساريتها أو لم تمتلكها أصلاً، أو أن رؤيتها وخطابها وسلوكها الحالي لا يرتقي ليكون معبراً حقيقياً عن حال الجماهير وتطلعاتها.. وهذا ما تستفيد منه قوى أخرى..

إن معظم الناس في بلدانا قد لا يعرفون معنى النيو ليبرالية، أو اقتصاد السوق، أو الاقتصاد الريعي، كما أنهم قد لا يهتمون كثيراً بالشعارات التي يرفعها الكثير من قوانا بشكل أجوف كالديمقراطية والعلمانية.. ما يريده الناس هو أن يتوفر لهم العمل والتعليم والطبابة والأكل والشرب واللباس والسكن

والوطنية

واعتبر حدادة أن المجتمعين أكدوا على «فهم موحد لتواجبهم ومهامهم كيسار تجاه فلسطين وعلى هذه القاعدة، توافقوا على رفض أي شكل من أشكال المفاوضات بالشروط الأمريكية والإسرائيلية، وعلى استمرار النضال من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس».

ولفت حدادة إلى أنّ البيان الختامي للقاء يؤكد على «رفض قوى اليسار لأي وجود عسكري أجنبي في العراق» كما يدعو إلى «دعم كل أشكال المقاومة لتحرير العراق من الاحتلال الأمريكي» كما يدعو إلى النضال من أجل إزالة كل القواعد العسكرية الأمريكية والأطلسية من الأراضي العربية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة في جنوب

بعدم تطبيق القرار ١٨١، وأريد هنا الوصول إلى ما هو أكبر من ذلك، وهو أن الكيان الصهيوني فعلاً إلى زوال إذا فكرنا معرفياً لأن الأزمة الأمريكية يتأثر بها الكيان الصهيوني إلى حد بعيد، إضافة إلى ذلك هناك اليوم على أرض فلسطين التاريخية نحو خمسة ملايين فلسطيني غير الموجودين في الشتات، وهذا الشعب لم يقل «آخ» في يوم من الأيام، وإنما الذي يقول «آخ» ويساوم هم تلك القيادات، أي كما يقول المثل الشعبي: «بردنا من غطانا»، هذه القيادات التعيسة التي نرى تصريحاتها تقول: «نريد المفاوضة ولكن لم تتركوا لنا أرضاً لنبنى عليها الدولة الفلسطينية»، إنها حالة استجداء مقيئة، وخيار المقاومة بالمعنى المبدئي والتاريخي والاستراتيجي هو الخيار الوحيد . وعندما نقول المقاومة لا نقصد البندقية، فقد يكون أسهل شيء في المقاومة البندقية، وإنما المقصود هو مقاومة شاملة تعتمد على الشعب وتعبئة قوى المجتمع في الداخل، والمطلوب من اليسار اليوم تجميع وحشد كل القوى باتجاه مقاومة المشروع الأمريكي- الصهيوني، وسأضرب مثلاً هنا عن أحد المفتين العراقيين (السيد أحمد الحسني البغدادي)، وهو رجل معمم ومقاوم ويفتي للمقاومة، عندما كنا نتناقش معه في موضوع وحدة القوى في العراق وما رأيه في الشيوعيين وفي اليساريين وغيرهم، قال كلمته: «لو خرجت (السيئات) من نساء العراق في مظاهرة ضد الاحتلال لما تهيبت - أنا الرجل المعمم - وخرجت معهن».

يجب أن نجمع كل القوى ضد الاحتلال وكل كلام آخر هو باطل، فانا مع إسلام يرفع البندقية في وجه الاحتلال أكثر من كوني مع يساري يسوق لكامب ديفيد ومخلفاتها، وصولاً إلى أوسلو وما تبقى من السلسلة...

والشعور بالأمان وحرية التعبير... وهو ما تعجز أو تتراخى معظم القوى اليسارية عن المطالبة به أو العمل من أجل تحقيقه بمنهجية واضحة وشجاعة، مصرة على التمسك بلغة

وشعارات لا تعني شيئاً للجماهير.

أيها الرفاق: رأّت بعض المداخلات أن لا تباين في الرؤى والمواقف بين القوى المشاركة في هذا اللقاء، وهذا غير دقيق، فالتباينات كثيرة، ليس في الأمور والشؤون التفصيلية وذات الطابع المحلي فقط، بل في القضايا الجوهرية، فهناك تباين في المواقف من القوى الدينية المقاومة، وهناك تباين في المواقف من العملية السياسية الجارية في البلدان العربية المحتلة كلياً أو جزئياً، وهناك تباين في المواقف من الأنظمة الرسمية العملية، ومن التحالفات السياسية، ومن السياسات الاقتصادية الرأسمالية، ومن بعض المفاهيم والمصطلحات.. وهذا يؤكد مجدداً أن مفهوم اليسار، والقوى اليسارية، بحاجة ملحة إلى إعادة تعريف وتوصيف.

أيضاً، ثمة مسألة مثيرة للعجب، وهي أن الرأسمالية قد دخلت في أزمة عميقة، أزمة قد تكون نهائية، ومع ذلك ما تزال معظم القوى اليسارية تخجل أو تردد في الحديث عن البديل الاشتراكي، ما يدفع للاستنتاج أن بعض هذه القوى لم تعد تؤمن به خياراً.

أخيراً، أسجل على اللقاء أنه لم يقل حتى الآن، كلمة طيبة عن المقاومة الوطنية اللبنانية، وعن المقاومة العراقية، وعن الصامدين في غزة.. وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه «غير لائق» في اجتماع للقوى اليسارية..

بين قوسين

تشبيط
منظم..

◀ جهاد أسعد محمد

تضعنا إحصائيات الجهات ذات الصلة، والتي تشير إلى أن نسبة المدمنين على شتى أنواع المخدرات في سورية لا تتجاوز ١٥٠ شخصاً بالمليون (١١)، أمام أحد احتماليين: إما أن الجهات الرسمية عموماً، لا تعرف على الإطلاق ماذا يجري في البلاد على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي نظراً لفارق الهائل دائماً بين الرقم المعلن ومعطيات الواقع، أو أن الألسنة والتقارير الناطقة باسمها مازالت تعتقد أن بإمكانها ستر العورات السافرة، الناشزة بشدة مؤخراً، بورقة صغيرة يابسة! والحقيقة أن الجهات المعنية بمكافحة ظاهرة المخدرات، لا تطلع الجمهور على تعريفها للإدمان والمدمنين (بالرغم من كونه معرّفاً عالمياً)، ولا على نتائج الحملات الموسمية للتوعية والمعالجة وملاحقة المروجين الصغار والمتعاطين، ربما لبيّح القائمون عليها لأنفسهم إمكانية الاستمرار في المناورة أمام الجوع، تحت وفوق، والبقاء في المناصب التي تبيض ذهباً على من يشغلها.

ولكن مما لا شك فيه أن تعاطي المخدرات في بلادنا قد انتشر بطريقة سرطانية في السنوات القليلة الماضية، ولم يعد يقتصر على الأنواع المعروفة تاريخياً، أو المستحدثة الوافدة قبل عقود، بل اتسع كما ونوعاً بشكل هائل مع تزايد الضغوط الاقتصادية- الاجتماعية على شرائح واسعة من السوريين، وازدياد نسبة البطالة ومعدلات الفقر، وتراجع التعليم، وازدياد الفساد وخصوصاً الجمركي، وما رافق كل ذلك من تحرير للأسواق ولله الألفاظ، سمح بدخول كميات كبيرة وأنواع كثيرة من المواد المخدرة، كأشبع استغلال لضعف الرقابة الصحية والتأمينية والتربوية.

ولعل الشريحة الأكثر اندفاعاً نحو هذه الهاوية، هي شريحة الطلاب والمراهقين والياافين، حيث مايزال هؤلاء يشكلون الهدف الأسهل بالنسبة للتجار والمروجين، حتى أصبحت كل مدرسة في أحزمة فقر المدن الكبرى وفي ضواحيها البائسة، تضم العشرات ممن يتعاطون الحبوب المخدرة بأنواعها، يدفعهم نحوها هشاشتهم النفسية وقلة وعيهم ويأسهم وتهميش الدولة والمجتمع لهم، وبغويهم السحر المزعوم لتأثيرها، ورخص ثمن معظمها، وسهولة الحصول عليها، وكثرة من يتعاطونها..

وإذا كانت هذه هي حال الطلاب، والكثير من العاطلين عن العمل فاقد الأمل، فإن حال النخب و«المثقفين» ليست بأحسن، فقد أصبح من الرائج بشدة أن يدعو «مثقف» زميلاً له إلى سهرة «تحشيش»، وقد يستغرب «المثقف الحشاش» بشدة أن يرفض الآخر الدعوة، فيتعجب مستكراً ومستهجناً: «عن جد ما بتحشيش؟»..

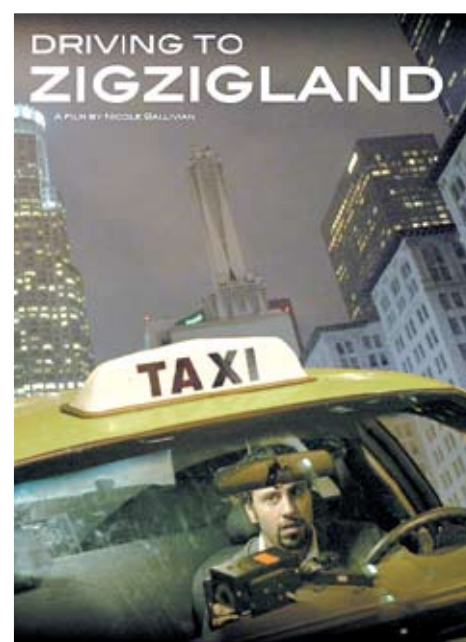
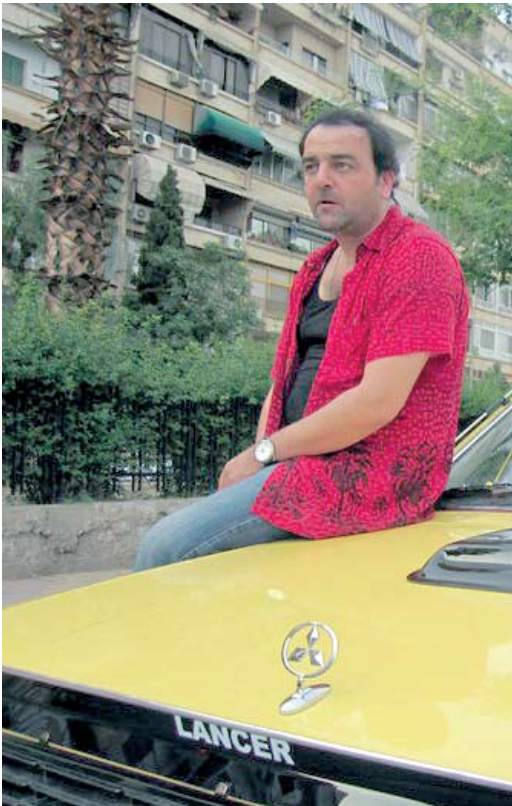
حالياً، تشهد البلاد عامة، والعاصمة وأطرافها مدقعة الفقر خاصة، حملة واسعة ضد مروجي ومتعاطي المخدرات، وحسب شهود عيان في كل الأحياء والمناطق التي جرت فيها مداميات وتوقيفات، واستناداً إلى بعض التصريحات الرسمية النادرة، فقد تم إلقاء القبض على المئات، وربما على الآلاف من الشبان، وعلى بعض المروجين والتجار... وينتظر الناس ويأملون أن يتم قريباً إعلان أسماء «صفاء» ومناصب وتهم كبار التجار والمستوردين والمروجين، وأن يحال الموقوفون جميعاً إلى القضاء، خصوصاً أن الحملة شابتها ملامح من «أجواء» ثمانينيات القرن الماضي.. كما أن الجميع يأمل أن تأخذ هذه الحملة طابع الديمومة، وليس النشاط الموسمي المنفعل، وأن يرافقتها نشاط حقيقي في الخطط والبرامج الاستراتيجية الاقتصادية والخدمية والتعليمية الحكومية، للحد من الأسباب والدوافع الأساسية المؤدية لسهولة تشوي هذه الظاهرة، وهي الفقر والتهميش والجهل..

أخيراً، التقارير الرسمية مازالت تشير إلى أن نسبة ٩٥ ٪ من المدمنين من أرباب السوابق و«المنحرفين أخلاقياً».. وكأننا نصر أن تضع الطلاب والمراهقين والمعتقلين عن العمل واليائسين والمهمشين في هذه الخانة. بينما الحقيقة أن «أصحاب السوابق» النيوليبرالية و«المنحرفين» منهجياً يقعون في قلب القرار الاقتصادي- الاجتماعي رغم كره الناس لهم وشكهم بنواياهم، وهؤلاء سياسياتهم هم من يدفعون المجتمع نحو الهاوية سهواً أو جهلاً.. أو عمداً!

mijhad@kassioun.org

أبو جانتني، حواديت المشاوير، القيادة إلى زيغزغلاند

التكسي حيزاً عاماً وفق رؤى مختلفة



◀ منار ديب

سيارة الأجرة حيز شديد العمومية فهو متاح لمعظم الناس رغم اختلاف أسعار هذه الخدمة بين بلد وآخر ومدى شيوعها، وليس من شروط خاصة للوجود المؤقت في هذا الحيز المتحرك، لذلك فهو يوفر تفاعلاً اجتماعياً ممكناً بين أنواع مختلفة من البشر، وليس لمزاوي هذه المهنة من السائقين مؤهلات غير اعتيادية فهم أيضاً ينتمون إلى خلفيات متنوعة، ولما كانت الفنون الدرامية تتراح للتنميط في الغالب فقد بقي لشخصية سائق التكسي إغراؤها من ناحية إمكانية وسمها بصفات ثابتة كالشقاوة والثرثرة والشعبوية ما يسهل الحصول على تأثيرات كوميدية ومن ناحية تغير وتجدد النماذج التي تلقتي بها وتعامل معها وردود فعلها في إطار هذا التعامل.

أثار المسلسل السوري «ملك التكسي» أو «أبو جانتني» استياء في الصحافة المحلية، وبعيدا عن الهجمات المتبادلة بين البطل المطلق للعمل سامر المصري ومنتجه وأحد مؤلفيه وبين الإعلام بسبب تفصيله للمسلسل على قياسه بالدرجة الأولى، فإن الشخصية نفسها، أبو جانتني، مثلت بطولة أكبر من حجم سائق تكسي بسيط بعشرات المرات، فأبو جانتني ورغم امتلاكه لبعض الصفات النمطية للشوفير في الدراما، إلا أنه يبدو متعففاً عن أية مكاسب وكأنه يمارس السباق على سبيل الهواية ويدور في شوارع دمشق أو الشام كما يؤكد العكيد السابق بهدف إصلاح المجتمع لا كسب رزقه، فيما تبدو الصعوبات الواقعية غائبة فلا مشكلات مع الشرطة ولا خناقات مع الركاب على بضعة قروش وعداد، أما النماذج البشرية وقصصها التي يوفرها الركاب المختلфон فتتجه بؤرتها إلى السائق الثابت بدلاً من أن يحدث العكس، فتدخل أبو جانتني هو الذي يحدث فرقاً في أية قصة والأخير ليس مجرد مستمع، بالتأكيد للسائق قصته لكنه في هذا المسلسل هو كل الحكاية. عمل المخرج الشاب ميار الرومي في فيلمه التسجيلي «سنة قصص عادية» (الخطأ اللغوي مقصود) على ست حكايات

لسنة سائقين وعرض علاقاتهم المتأصلة أو العرضية مع هذه المهنة وهشاشة وضعهم الاقتصادي ولم يتطرق بالكاد إلى العلاقة مع الركاب، والسائق في هذا العمل الحي غير المتخيل بعيد مسافات ضوئية عن بطولات أبو جانتني.

الفيلم التسجيلي الفني «القيادة إلى زيغزغلاند» Driving to Zigzagland يقوم على قصة حقيقية للفلسطيني الأمريكي بشار دعاس الذي حاول أن يصبح ممثلاً في فلسطين فوجد نفسه سائق سيارة أجرة في لوس أنجلوس غير بعيد عن هوليوود التي عمل فيها كومبارس مع زيادة الطلب على العرب للقيام بأدوار الإرهابيين بعد ١١ أيلول وهو الأمر الذي ظل بشار يرفضه، تجري أحداث الفيلم الأساسية خلال ٢٤ ساعة يسعى فيها بشار لجمع مبلغ لتسديده لدائرة الهجرة حتى لا يطرد من

الولايات المتحدة، ويشار الذي لديه قصة خاصة متعددة الأبعاد يلتقي بنماذج عديدة من البشر ويسبب سحنته ولكنته سيكون السؤال عن المكان الذي أتى منه متوقفاً، وستعرضه هويته كمسلم وعربي وفلسطيني لضروب من سوء الفهم خاصة إن المشوار القصير للراكب عادة لا يتيح الفرصة لشرح مستفيضة في ظل تباعد ثقافي وفي لحظة تاريخية معينة ولدى شعب مشهور بمعرفته المحدودة بما يدور في الخارج وسيطرة أفكار مسبقة قوية على قطاعات واسعة منه بتأثير الإعلام والنفاق السياسي، من هذه التركيبة الذكية تأتي كلمة العنوان «زيغزغلاند» فالأمريكي العادي قد لا يعرف فلسطين وإذا عرفها فسيربطها بأفكار سلبية إنها المكان الذي يفجر الناس فيه أنفسهم بحسب أحد الركاب، وليريج بشار نفسه فإنه يقول إنه من «زيغزغلاند» التي بوضع مرة أنها تقع بين إسبانيا والصين ويتكلم أهلها اليابانية، فيما

■ ■



◀ نبيل محمد

حين يقوم الميت وحيداً ويبكي على نفسه من فجعية الغياب، معبراً عن ذلك الأسى العظيم بحركات لا ترمي العودة إلى الحياة، أو التخلص من أزمة القبر، بقدر ما تريد أن تقول إن الموت هو النهاية المطلقة. تتكرر خلال العرض أصوات بكائية عراقية، تردد كلمات حزينة لا يظهر منها إلا «يمة» و«بغداد»، وكأن هذه الجنائز، وهذا الموت، طقس عراقي متكرر على الدوام.. وهو ما يعيدنا إلى متلازمة الحزن والعراق الأبديتين، لكنها تبدو فادحة هنا لأنها تأخذ شكلاً لم نعاينه من قبل: الرقص..

يقدم رشيد رؤيته على مستويات عدة فيبدأ من حادثة موت عادي فيه جثة ونساء تتحب، لينتقل إلى تعميم حالة الموت، وتغيير وضعياته وأحداثه وفق حركة الميت، وصولاً إلى الرسالة الأعم في العرض وهي العلاقة الأبدية بين الإنسان والموت.

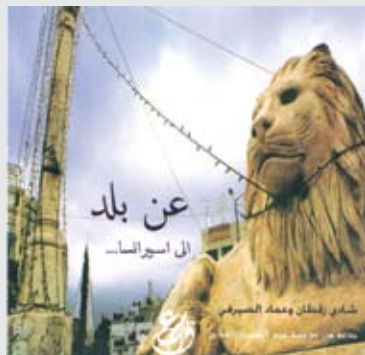
■ ■

من خلال لوحات راقصة، استمدت من حالة النواح، ومن منظوره للموت كحالة غياب مطلقة نهائية جسد الراقص العراقي مهند رشيد الموت تعبيرياً في عرضه المسمى «حداد»، على خشبة الصالة متعدد الاستخدامات في دار الأوبرا.

انطلق العرض من الحالة المباشرة لصورة الموت، وذلك عبر جثة هامدة لرب عائلة ممددة على الخشبة، مع خلفية صوتية قرآنية لعبد الباسط عبد الصمد، وامرأة تتحب بجسدها وتناجي هذا الجسد الميت.. ثم تصبح حالة الانتخاب عامة عندما ينتشر خبر الموت فتكثر النساء الملتفات بالأسود حول الجثة.

ثم تبدأ الحالة الدرامية بالتصاعد والتعمق ليأخذ الموت بعداً فكرياً أبعد وأوسع من الجنائز، لا سيما

شادي زقطان يغني «عن بلد»



يقدم الفنان الفلسطيني الشاب شادي زقطان في ألبومه الأول «عن بلد» أغاني سياسية ملتزمة تتناول الأسرى بشكل رئيسي، لا بوصفهم أبطالا، بل كيشر عاديين منعو من العيش الكريم مع أقرب الناس إليهم: العائلة، الجيران، المخيم، الأطفال..

اختلاف تجربة زقطان عما قدم من غناء ملتزم ومترن وثوري ومقاوم ومرتبطة بهوم الناس.. يمثل في أنه يعطي جل همه لناس القضية ومهمشيها أكثر من القضية نفسها، من منظور العناية بالتفاصيل وإبراز الغيب والهامشي. ولعل هذه النزعة تتجلى بشكل واضح في الأغنية المعنونة بـ ١١ ألف محل فاضي، والعدد هو عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث تذهب الأغنية إلى استشعار حالة غيابهم التي لا ينتبه إليها أحد، فتتحدث عن شخص ناقص في كل جزء من حياتنا: في الزحمة، في طابور الخبز والفلافل، أو في سهرات الحلاقين في ليلة عيد، أو في كرسي فارغ على السفرة وفي الأعراس والجاهات والسرفيس والمظاهرات.. يذكر أن الألحان والغناء لشادي زقطان، أما الكلمات فهي لعمد الصيرفي..

■ ■